الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــوم السياسية
فرع: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبة: بن يونس سارة هاجر

تحت عنوان

دور دبلوماسية الطاقة في ضبط توازنات السوق النفطية

لجنة المناقشة:

.....	جامعة المسيلة	رئيســا
د. فلاك نورالدين	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا وتقديرا

قال الله تعالى: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ سورة إبراهيم الآية (07)

حمدا لمن أبدع في الكون...وشكرا لصاحب المنة والنعمة...فلا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك عز وجل

قدرك...فلك الحمد يا رب العالمين...

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لمشرفي الدكتور :" فلاك نور الدين" لتفضله وقبوله الإشراف على هذه المذكرة...حيث كان له الفضل في إثرائها بالمعلومات القيمة ونصائحه...

جزاه الله عنا خير جزاء...

كما لا يفوتني الشكر لمن منحنا الكثير من وقته وجهده ومد لي العون من قريب وبعيد

جزاهم الله عني كل خير...

إهـــــــــــداء

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء دور انتظار...

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب... الى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود «أمي الحبيبة »...
إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... إلى من كان سندا لي ...

إلى الروح الطاهرة ... أبي رحمك الله

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ...إلى أجمل ما في الحياة، أخواتي: سليمة، دورية، كنزة وإلى أخواي: منصف، الهاشمي

إلى زوجاتهم وأولادهم كل باسمه وإلى هند

إلى زوجي حفظه الله ورعاه

وإلى أولادي وقرة عيني: ياسمين، أمين

إلى أهل زوجي جميعا كل باسمه

إلى من تحَلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء ...إلى ينابيع الصدق الصافي ومن كانوا معي على طريق الخير والنجاح ...إلى أغلى صديقاتي: سعاد، ليلى، سعاد، الخنساء

إلى كل الأهل والأقارب.

ليـــــــلى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
فهرس المحتويات	
الشكر	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار منظمة الأوبك	
تمهيد	10
المبحث الأول: الدبلوماسية المعاصرة	11
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية المعاصرة	11
المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية المعاصرة	12
المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية المعاصرة	12
المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية	15
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	15
المطلب الثاني: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وأدوات وتحقيقها	16
المطلب الثالث: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية	19
المبحث الثالث: دبلوماسية الطاقة	21
المطلب الأول: مفهوم الطاقة	21
المطلب الثاني: مفهوم النفط	23
المطلب الثالث: دبلوماسية الطاقة	24
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: دوافع السياسة الطاقوية العالمية	
تمهيد	28

المبحث الأول: منظمة الأوبك	29
المطلب الأول: تعريف منظمة الأوبك	31
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك	32
المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية لمنظمة OPEP	33
المبحث الثاني: موقع الأوبك ضمن المنظمات الإقليمية والعالمية ,ECDE OPEAC	34
المطلب الأول: الأوبيك ومنظمة الأوبك (OPEAC)	34
المطلب الثاني: الأوبك ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)	36
المطلب الثالث: أهداف الوكالة	37
المطلب الرابع: دور منظمة أوبك في العرض العالمي للنفط	38
المبحث الرابع: السياسات الطاقوية للدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا)	40
المطلب الأول: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية	40
المطلب الثاني: سياسة الصين	42
المطلب الثالث: السياسة الطاقوية لروسيا	43
خلاصة الفصل الثاني	44
الفصل الثالث: جهود الدبلوماسية الطاقوية لضبط توازنات السوق النفطية	
تمهيد	46
المبحث الأول: الجهود الدبلوماسية للدول المنتجة للنفط	47
المطلب الأول: جهود الدول المصدرة للنفط	47
المطلب الثاني: أبرز الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك	52
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأسواق النفطية العالمية	56
المطلب الأول: تحديات ذات بعد استراتيجي	56
المطلب الثاني: التحديات ذات البعد البيئي	59
المطلب الثالث: آليات لمواجهة التحديات	60

خلاصة الفصل الثالث	62
خاتمة	64
قائمة المراجع	69
الملاحق	77

مقدمـــــــة

مقدمة:

تبرز أهمية النفط في كونه واحدا من أهم السلع الاقتصادية في تأثيراتها على حركة الاقتصاد العالمي، وبالتالي لم يعد النفط سلعة اقتصادية فحسب، بل سلعة استراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية متداخلة، وقد شهدت الأسواق النفطية الدولية تطورات ملحوظة في مؤشراتها الرئيسية وبخاصة ظاهرة اسعار الدولية تطورات ملحوظة في مؤشراتها الرئيسية وبخاصة ظاهرة اسعار النفط التي سجلت ارتفاعات قياسية وعلى مستويات غير مسبوقة.[1]

ولقد أسفرت هذه الأوضاع في السوق النفطية عن الشعور بالرضا في معظم الدول المستوردة للنفط المنتمية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OCDE)** حيث يعتقد بأن النفط سيظل متوفرا في المستقبل بنفس الأسعار الحالية، وهذا المستقبل يتميز بعدم الوضوح بالنسبة إلى المستهلكين والمنتجين مما يشهد الطلب العالمي على النفط ارتفاعا مستمرا، وعلى المدى البعيد يرجح أن يلحق العرض بالطلب وتستقر أسعار النفط عند مستوى أعلى من المستوى الحالي.

وتؤثر مصادر الطاقة كمورد استراتيجي مهم وأحد أشكال القدرات الشاملة، للدول المختلفة على السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة لها، حيث يؤثر ما تمتلكه الدول من قدرات على سياساتها الخارجية في تحديد وضع ومكانة الدولة في النظام الدولي وتوافر مصادر الطاقة لديها، جعل تلك الدول حريصة على استغلال تلك الميزة النسبية لتحسين مكانتها الدولية، وتقوية مكانتها التفاوضية، وتحقيق أهدافها، في مجال سياساتها الخارجية.

ولعل اهم أدوات السياسة الخارجية نجد الدبلوماسية التي تلجأ إليها الدولة لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي.

---

[1]– خضير عباس النداوي، أسعار النفط في الأسواق العالمية، الوقائع و التوقعات، مجلة النفط و التنمية، العدد الخامس، أيلول تشرين 1987، بغداد.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

الدبلوماسية هي ذلك الفرع من فروع القانون الدولي العام الذي يعني تنفيذ العلاقات الدولية على أساس سلمي وتذليل العقبات من خلال التشاور والمفاوضات من أجل علاقات أفضل بين الدول وهي كما تعرف بأنها علم وفن إدارة العلاقات الدولية والشؤون الخارجية للدول المستقلة من خلال تمثيل الدول بواسطة السفراء وإجراء المفاوضات وحماية مصالح الدول ورعاياها وأمنها حيال الدول الأخرى لتحقيق السلم وتنمية العلاقات عن طريق الاتفاقات والمعاهدات على أساس مبادئ القانون الدولي العام.

من هذه المنطلقات جاء الاهتمام بالدبلوماسية التي أصبحت في عصرنا الحاضر تلعب دورا هاما في التوازن بين المصالح المختلفة المتداخلة والمتقاطعة في تطور وسائل الاتصالات والمواصلات في العالم اليوم والتي أدت إلى تطور واسع في أساليب العمل الدبلوماسي.

كما أن الدبلوماسية تلعب دورا هاما في حفظ الأمن والسلام في العالم في وقت تمتلك في دول اليوم أسلحة الدمار الشامل من أسلحة نووية وصواريخ تعمل بالطاقة النووية ما جعل العالم يعيش مرحلة لم يسبق لها ثميل وهي مرحلة توازن الرعب، ولذلك فقد أصبحت مصائر الشعوب ترتبط بالدبلوماسية، ودورها في حفظ الجنس البشري من الدمار الشامل.[1]

حيث بدأ العلماء في النصف الأول من القرن في دراسة الدبلوماسية على أنها وسيلة لفهم ما أصبح يعرف في تلك الوقت بالعلاقات الدولية، العلاقات بين الدول في النظام العالمي وكذلك خصائص النظام الدولي للأمم نسه.

الأهمية العملية:

لقد شهدت الفترة المعاصرة المزيد من التحول وظهور أنواع جديدة للدبلوماسية مثل دبلوماسية الطاقة، هذه الأخيرة يقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية خصوصا الموارد الطاقوية كموارد حيوية تساهم في التأثير على مكانة الدولة في الساحة الدولية وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصالح القومية لها وبطبيعة الحال تستخدم هذه الدبلوماسية من قبل الدول الكبرى والغنية لتلك الموارد الطاقوية النفط.

[1]– شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، ط 1، طرابلس، درا الكتب الوطنية، 2000، ص 15.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيارنا للموضوع في الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية:

الأسباب الموضوعية:

باعتبار أن القضايا المتعلقة بموضوع النفط خاصة وتلك القضايا المتعلقة بالطاقة على وجه العموم، أشعلا بال الكثير من الشركات البترولية والحكومات الكبرى التي تسعى للسيطرة على سوق النفط العالمية والتحكم في سياسات الدول الأعضاء للأوبك، وبالتالي ضرورة اقتناع صناع القرار في منظمة الأوبك بحتمية تنسيق الجهود للتحكم في أسعار النفط والإنتاج، وكذا محاولة توضيح الأطماع الغربية على دول المنظمة ومدى تأثير وتأثر المنظمات في السياسات الطاقوية العالمية.

محاولة التعمق في بعض الجوانب من البحوث التي تكاد تنعدم في مكتبتنا بغية إثراء البحث في هذا الموضوع.

حيوية الموضوع باعتباره يدرس حالة جديدة وآنية في مجال الطاقة.

الأسباب الذتية:

تكمن في الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع التي تتعلق بالدبلوماسية.

كذلك الرغبة في التخصص في الدراسات المتعلقة بالطاقة حيث يحظى هذا التخصص باهتمام عالمي واسع.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

1. معرفة ملامح الدبلوماسية المعاصرة.
2. معرفة دبلوماسية الطاقة.
3. التعرف على دور المنظمات الطاقة العالمية.
4. التعرف على آليات وتحديات هذه المنظمة.

أدبيات الدراسة:

لقد تناولت العديد من الدراسات الموضوع الذي بين أيدينا من زوايا مختلفة إذ ركزت بعض الكتابات على الدور الاقتصادي دون الجانب السياسي للمنظمة أوبك في حين ركزت أخرى على التأثير السياسي للأوبك في السوق النفطية العالمية وكذلك دراسات في مجال

الدبلوماسية والدبلوماسية المعاصرة، ولهذا ارتأينا عرض بعض منها على سبيل المثال ومن ضمنها ما يلي:

دراسة الكاتب حيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة في التطرق فيه إلى الأسباب العديد لدراسات الدبلوماسية مع تطور الدبلوماسية الحديثة كما تناول أيضا الدبلوماسية الاقتصادية وتم اقتراح موضوع مفاده أن دراسة الدبلوماسية المعاصرة تقدم أفضل طريقة لفهم التفاعل العالمي المعاصر في عالم معقد يضم الجهات الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية والعديد من المؤسسات والهياكل.

عرفت انخفاض في اسعار النفط وتشتت انقسام بي دول المنظمة إلى أن تحالف أعضاؤها واتفقوا على رسم سياسات تستجيب لطموحات وأوضاع الدول الأعضاء كما بينت الدراسة أن هناك خيارين أمام الأوبك في تحديد أسعارها، وهي إما العمل على جانب العرض وتجزئة نمو الطلب بين الدول الأعضاء وتجنب الضغوط التنافسية ورغبة الحكومات الفردية في تحقيق فوائد أعلى أو أن تركز على تدعيم وزيادة الحد الأدنى للأسعار.

دراسة الدكتور شفيق عبد الرزاق السامرائي تم التطرق فيه إلى الدبلوماسية تعريفها، معناها ومصطلحاتها كما تناول كذلك الدبلوماسية الحديثة مصادرها، مؤسساتها وخصائصها.

الإشكالية:

تعد تقلبات الأسواق النفطية من أكثر المواضيع للاهتمام لما تشكله من أهمية كبيرة في التأثير على أداء الأسواق المالية والنفطية على حد سواء، إذ يتأثر أداءها بمدى تقلبات أسعار مدخلات الإنتاج والذي يمثل النفط الخام اهمها من خلال تزايد أو تراجع الطلب عليه.

وعليه تم طرح الإشكالية كالآتي:

كيف استطاعت الدبلوماسية الطاقية أن تسهم في ضبط وتوجيه أسعار النفط في السوق العالمية في ظل التنافس الدولي غير المتكافئ؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي خصائص وأهداف دبلوماسية الطاقة؟
2. ما هي أهم المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الطاقوي؟
3. ما هي الجهود الدبلوماسية الطاقوية حفيظ هذه التوازنات؟

فرضيات الدراسة:

في نفس السياق الفكري لمشكلة البحث يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة واختبار صحتها وعليه يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. لدبلوماسية الطاقة خصائص وأهداف بحسب الأهمية التي توليها الدول لهذا النوع من الدبلوماسية المعاصرة.
2. أهم المنظمات المتخصصة في مجال الأمن الطاقوي التي كانه لها الدور البارز في ضبط توازنات السوق النفطية العالمية سابقا وإلى غاية الآن وتحديدا منظمة أوبك ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OPEAC, OCDE**).
3. ساهمت الدبلوماسية الطاقوية بشكل كبير ومهم في ضبط توازنات السوق النفطية العالمية خاصة ما تعلق بالأسعار المقبولة للنفط العالمي ما أثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادية العالمية التي تعتمد على تلك الموارد الطاقوية الحيوية خاصة النفط.

منهج الدراسة:

الإطار المنهجي:

اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من المناهج المناسبة:

المنهج التاريخي:

غالبا ما نجده في أي دراسة علمية وهولا يعني سوء الوقائع التاريخية ووصفها فقط وإنما الاستفادة من الجانب التفسيري التحليلي، الذي يمدنا به المنهج في دراسة الظواهر الماضية عن طريق تحليل الوثائق التاريخية والمخلفات الحضارية والهدف من استخدامه في دراستنا هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها إذ يتم تمحيص السيرورة التاريخية للظروف المحيطة بميلاد ظاهرة ما.

المنهج المقارن:

وهي الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة ويظهر استخدام المنهج المقارن في هذا البحث، من خلال المقارنة بين السياسات الطاقوية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا.

الإطار النظري:

نظرا لطبيعة العلاقات بين منظمة الأوبك والفواعل الدولية الأخرى، المتسمة تارة بالصراع وتارة أخرى بالتعاون، فستحاول الاستعانة بالنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ذلك لأن تطبيق هذه الأخيرة لا يكون فقط في الجانب الأمني العسكري بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية... الخ، كما أن إحدى أهم المصالح القومية التي تتسم الدولة بتحقيقها وفق هذا المنظور، هي مصلحة تعظيم القوى السياسية[1]، أي الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية إذ أن الدولة تتعامل مع غيرها من منطلق المصالح البرغماتية وتحاول اتخاذ أحسن استراتيجية في سبيل تحقيق ذلك ولو استدعى استعمال القوة.

إن معالجة موضوع النفط تقتضي أيضا الاستعانة بالنظرية الليبرالية، ذلك لأن هذه الأخيرة تولي أهمية بالغة للمؤسسات والمنظمات العالمية في خلق نوع من الترابط بين شعوب العالم، وهوما يؤدي إلى تخفيض التوازنات السياسية عن طريق اللجوء إلى التفاوض الدولي كوسيلة لحل النزاعات، بدل الحرب من خلال الأطر التقليدية لتلك المنظمات.

مفاهيم الدراسة:

الدبلوماسية:

هي إدارة العلاقات الدولية بطريق التفاوض، أوهي فن إدارة العلاقات الدولية أو عملية تسيير بشؤون الدولية الخارجية، أي أنها أداة تنفيذ السياسة الخارجية للدولة أوفن إرجاء القوة.

الدبلوماسية المعاصرة:

هي حوار بين الأمم، وهي أداة المجتمع الدولي في إدارة علاقاته، وكعلاقة متمدينة تقوم على الوعي واحترام كل أمة لمصالح الأمم الأخرى كما تبين الترابط والتداخل بين الكيانات السياسية وما يستلزمه من حوار رشيد، فجوهر الدبلوماسية هو هذا الحوار والجهاز الذي يدار به وشبكة القواعد والصلات والمؤسسات وقواعد السلوك التي تطورت منه.

[1]– جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات و إشكاليات، د م ف، دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005، ص 25.

الدبلوماسية الاقتصادية:

برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية فقد تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي التي تشكل إطار للنظام المالي الدولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة.

الطاقة:

إن المفهوم العام للطاقة يتمثل في كونها القدرة على القيام يعمل ما فكل عمل فكريا كان أم ماديا يحتاج لإنجازه إلى كمية ملائمة من الطاقة إذا فالطاقة هي شرط مسبق لأي نوع من الحركة والنشاط.

أمن الطاقة:

على أنه توافر كميات من الطاقة بأسعار في متناول الجميع يتسم بأنه مفهوم شديد الاتساع دون أن يحدد الفارق بين كل من الدول المصدرة والمستوردة في تعريفها لأمن الطاقة ورغم أن بداية طرح واستخدام المفهوم تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى فإن العقود القليلة الأخيرة شهدت مجموعة من التحولات كشفت عن عدم كفاية المفهوم التقليدي لأمن الطاقة ودفعت باتجاه طرح تعريف جديد للمفهوم والتي تختلف بشكل جذري عن المفهوم التقليدي.

مفهوم النفط:

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859 فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر وقد أصبح عنصر حيويا من عناصر الحياة اليومية ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب بل أصبح أيضا مصدر الاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية في مختلف العالم.

العوائق والصعوبات:

ليس هناك عمل أكاديمي يخلو من العوائق والصعوبات التي تعترض طريق الطالب ومن أهم الصعوبات التي واجهتها في بحثي هذا هو حداثة الموضوع وبالتالي ندرة المراجع خاصة في المجال التطبيقي للدراسة.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات فرضياتها قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار المفاهيم للدراسة حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الدبلوماسية المعاصرة (مفهومها، خصائصها، وأنواعها) والمبحث الثاني تناولنا فيه الدبلوماسية الاقتصادية (مفهومها، أهدافها، ومستوياتها) والمبحث الثالث تناولنا فيه دبلوماسية الطاقة (مفهوم الطاقة، مفهوم أمن الطاقة، دبلوماسية الطاقة).

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان دوافع السياسات الطاقوية العالمية وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: وهو منظمة الأوبك (تعريف منظمة الأوبك، الهيكل التنظيمي للمنظمة، والأهداف الرئيسية للمنظمة الأوبك) والمبحث الثاني موقع الأوبك ضمن المنظمات الإقليمية والعالمية **OPEAC**، **OCDE** (الأوبك ومنظمة الأوبك، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**))، والمبحث الثالث هو السياسات الطاقوية للدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا).

الفصل الثالث: المعنون الجهود الدبلوماسية الطاقوية لضبط توازنات السوق النفطية، تناولنا فيه مبحث الأول تبادل الجهود الدبلوماسية للدول المنتجة للنفط (جهود الدول المصدرة للنفط، أبرز الدول المنتجة للنفط، خارج منظمة أوبك) أما المبحث الثاني التحديات التي تواجه الأسواق النفطية العالمية (تحديات ذات بعد استراتيجي، ذات بعد بيئي، آليات لمواجهة هي التحديات).

الفصل الأول

الإطار النظـــــري والمفاهيمي لدراسة الطاقة

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالدبلوماسية وهي أهم المفاهيم المهمة التي يتم تسليط الضوء عليها في بحثنا هذا، إذ سيتم تعريفها وإبراز خصائصها وأنواعها وأهدافها.

وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: الدبلوماسية المعاصرة.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الثالث: دبلوماسية الطاقة.

المبحث الأول: الدبلوماسية المعاصرة

يهتم هذا المبحث بشكل أساسي بتعريف الدبلوماسية المعاصرة، كما يتطرق إلى خصائص الدبلوماسية المعاصرة وأنواعها، وأهداف الدبلوماسية المعاصرة.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية المعاصرة

قبل أن نتحدث عن الدبلوماسية المعاصرة لابد من التطرق إلى مفهوم الدبلوماسية بصفة عامة حيث الدبلوماسية هي مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ والاتفاقات الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية والأصول الواجب اتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوثيق بين مصالح الدول المتباينة وفن إجراء المفاوضات في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وعقد المعاهدات والاتفاقيات.[1]

تمتد الفترة التاريخية التي تعنى بدراسة هذه المرحلة من الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، ميزت هذه الدبلوماسية أنها لم تعد تعبر عن رغبات شخصية وفي يد الملوك، بحيث أصبحت الحكومات مسؤولة أمام البرلمان، خاصة بعد معاهدة فيينا 1815.[2]

كانت الدبلوماسية التقليدية أو الدبلوماسية القديمة محدودة النطاق كما كانت إدارتها في التأثير محدودة وغالبا ما كانت القوة العسكرية أو أساليب التأثير هي الوسائل الرئيسية المستخدمة في الدفاع عن المصالح القومية للدول في مواجهة بعضها.

وكانت الدبلوماسية التقليدية سرية في معظم جوانبها كما اعتمدت إلى حد كبير على العوامل الشخصية أو بعبارة أخرى فقد كانت دبلوماسية استعراضية مغلقة.

وحتى الحرب العالمية الأولى فإن الملامح الكبرى للدبلوماسية الكلاسيكية تحتفظ باستقرار كامل في إطار العلاقات الدولية والرؤية الأوروبية، وبالتلازم مع الدبلوماسية الثنائية يمكن ذكر العديد من المؤتمرات الأوروبية: باريس 1856، برلين 1878، وبرلين 1885...الخ.

---

[1]– شفيق عبد الرزاق السامرائي، **الدبلوماسية**، ط1، طرابلس، دار الكتب الوطنية، 2002، ص 21.

[2]– عبد اللطيف بوروبي، جامعة قسنطينة 3، ص 15.

وابتداء من الحرب العالمية الأولى، فإن عناصر جديدة ظهرت بشكل تدريجي قللت من استقلالية الدبلوماسيين، إذ أن فيليب كابيه قد سلط الضوء على هذه العناصر المختلفة:

أ. من السرية فإن الدبلوماسية أصبحت دبلوماسية علنية وهذه كانت أحد النقاط الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ديلين.

ب.صعود وتنامي دور البرلمان في الحياة السياسية للدولة جعل من السياسة الخارجية التي كانت من أجل اختصاص حكومة رئيس الدولة إلى اللجان المختصة في البرلمان.

ت.تنامي الدولة، سواء كانت ليبيرالية أو تدخلية، تخطيطية، له نتائجه الدولية التي غيرت بشكل جوهري حقل عمل الدبلوماسية التقليدية.[1]

كما شهدت الدبلوماسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى جملة من التطورات الإيجابية التي ميزتها مما كانت عليه في المراحل السابقة ولذلك أصبحت تعرف بعد هذه المرحلة بالدبلوماسية الذي كان سائدا قبل الحرب العالية الأولى، يختلف اختلافا كبيرا عن النمط المعاصر.[2]

المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية المعاصرة

جاءت هذه الدبلوماسية وفق الخصائص الآتية:

- التركيز على الدبلوماسية العلنية من خلال مرسوم السلام الذي طرحه لينين في 1971 ووثيقة وودرو ويلسن ومبادئه 14 بتاريخ 1918/1/18 (سرية المفاوضات، علنية النتائج، مفاوضات مؤتمر باريس 1919)
- ارتبطت الدبلوماسية بأهداف السياسة الخارجية، وكانت عصبة الأمم تعمل على نشر الاتفاقات والمعاهدات من قبل أمانة العصبة حسب المادة 18 من ميثاقها واستمر نفس المبدأ والعمل على نشر وعلنية المعاهدات في المادة 102 من ميثاق الأمر المتحدة.

---

[1]– سعيد محمد أبو عياه، **الدبلوماسية، تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، ط1، القاهرة، دار شيماء للنشر و التوزيع، 2009، ص 35.

[2]– عبد اللطيف بوروبي، **المرجع السابق**، ص 16.

- ارتبطت هذه الدبلوماسية بظهور نظام دولي عالمي عوض ارتكازه على المركز الأوروبي.
- ظهور المنظمات الدولية، وتطور العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول.[1]

المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية المعاصرة

1. دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة:

ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة، ولقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية وهو يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي، ولقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول، حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.[2]

2. دبلوماسية الأزمات:

ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة وتمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى لتحقيقها أومن حيث السمات التي تتميز بها، وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية والسياسية والاقتصادية، بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات.

---

[1]– عبد اللطيف بوروبي، **المرجع السابق**، ص 15.

[2]– أمين عبادي، **دور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية 2011–2016**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016–2017، ص14.

لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول، وقد ساهم في بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد من الأزمات فالتجارب الماضية منذ إنشاء المنظمة الدولية يبرهن إنها كادت تفقد فاعليتها كوسيط نزيه في حل الأزمات الدولية، والدليل على تلك قضايا فلسطين والعراق وأفغانستان.[1]

3. دبلوماسية المحالفات:

وهي تعني النشاط الدبلوماسية الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات عسكرية ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة توجه الدول نحو التحالفات والتكتلات، ولقد فرضت الطبيعة الفوضوية للصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية.

كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية، والدول القوية في المجتمع الدولي، وكما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من اهمية لأمن الدولة ونفوذها فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى.

ودبلوماسية المحالفات ليست حديثة، فهي تضرب بجذورها في أقدم العصور، وذلك نتيجة لشعور الجماعات السياسية بعدم قدرة كل واحدة منها منفردة على إشباع حاجاتها أو تحقيق أهدافها.[2]

[1]– صلاح محمد عبد الحميد، **فن التفاوض و الدبلوماسية**، ط1، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، 2012، ص 35.

[2]– أنس تيسير عبد الصلاحات **دور الدبلوماسيات الفلسطينية في التأثير على مواقف و سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، 2005–2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2015، ص 38.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية

يرتكز هذا المبحث على مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، أهداف الدبلوماسية الاقتصادية، كما يتناول مستويات وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

يقصد بالدبلوماسية الاقتصادية النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، وعادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية، وقد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي التي تشكل إطار للنظام المالي الدولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة ومن أهمها:

صندوق النقد الدولي (IMF) والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (ITO) ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OCDE) وغيرها، ويعتقد البعض أن الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت متوفقة بمقياس الفاعلية التقليدية في الممارسات الدبلوماسية بين الدول.[1]

ففي العصور الماضية كانت البعثات التجارية الأولى والمهام الدبلوماسية متشابهين ومتطابقين ومنذ بداية الحضارة الإنسانية كانت التجارة الخارجية بمثابة جسر لتخطي الخلافات والقضاء على التباعد، ومثلما يتم إرسال واستقبال البضائع من الخارج فإن نفس هذه البضائع تعتبر سفراء يمثلون المرسل والمستقبل.

وفي الوقت الراهن أصبحت دبلوماسية التجارة الخارجية منظمة أكثر مما كانت عليه منذ قرن مضى، وبالرغم من أنها أصبحت اكثر تقعيدا، إلا أن دول العالم اتفقوا على ضرورة وجود نظام عالمي للتجارة يتكون من الهيكل العام للقوانين و الممارسات المتفق عليها، ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت هذه القوانين أكثر توسعا وتعقيدا.[2]

---

[1]– أبو عياه، **المرجع السابق**، ص 32.

[2]– جيفري بيجمان، تر: محمد صفوت حسن، **الدبلوماسية المعاصرة**، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2014، ص 191-192.

وتمثل الدبلوماسية الاقتصادية أحد الآليات والأدوات الهامة لدعم وتعزيز مصالح الدول وضبطها وتطويرها، على صعيد مختلف الفواعل التي تنشط في مجال العلاقات الدولية كما أن المتغيرات الدولية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية جعلت الكثير من الأسئلة تطرح حول الكيفية التي يمكن للدبلوماسية الاقتصادية من خلالها أن تبرز كمطلب داخلي وضروري للتكيف مع مختلف المتغيرات الحاصلة في الساحة الدولية.

وفي ظل التحديات التي يعرفها النسق الدولي فإن الأمر يتطلب تطوير المفهوم والرؤية لدور الدبلوماسية وأولوياتها ومضامينها وأدوات اشتغالها لتنتقل بها من طورها التقليدي لتفتح على مجالات اخرى، في مقدمتها المجال الاقتصادي لتصبح بذلك الدبلوماسية الاقتصادية آلية إسناد ودعم وإطار مناسب لتعزيز العلاقات الخارجية وتطويرها وتحصين مناعتها والدفاع عنها مع الحفاظ على المكاسب والمصالح الوطنية.[1]

المطلب الثاني: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وأدوات وتحقيقها

تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وذلك طبقا لعدد الأطراف التي يقوم بها العمل القانوني، كما أن القرارات الدولية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية التي تتخذ في مستوى معين تؤثر على غيرها من القرارات والمواقف التي تتخذ من قبل مستوى آخر.

وهذا الأمر ينطبق بشكل كبير على الدبلوماسية الاقتصادي أكثر بما هو عليه في نطاق الدبلوماسية السياسية فنجد أنه في المفاوضات الدولية يوجد تفاعل بين مستويات مركبة لهذه الدبلوماسية فهي قد تكون ثنائية أو إقليمية أو جماعية أو متعددة الأطراف.

أولا: الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية

مازالت تشكل جزء رئيسيا من الدبلوماسية الاقتصادية إلا أنه تؤخذ على هذه الدبلوماسية ناحية سلبية مهمة هي أنها تمنح الفوائد للطرق الأقوى في المفاوضات.

---

[1]– عزوز غربي، **يوم دراسي حول الدبلوماسية الاقتصادية**، يوم 27 فيفري 2017، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

أما الإيجابيات لهذا المستوى فهي كثيرة حيث أن هذه الصفقات الثنائية تساهم بشكل كبير في تعزيز الاتفاقيات الأكثر تعقيدا التي تعقد على المستوى الإقليمي أو العالمي كما أن للدبلوماسية الاقتصادية الثنائية أهمية كبيرة في تحديد القواعد الإقليمية أو المتعددة الأطراف التي يمكن أن تطبق في الحالات المشابهة.[1]

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية

إن البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية في أهمية متزايدة فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المستوى تكون في معظم الأوقات بدافع سياسي إلا أنها توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة وبشكل متجاور كما أن الاتفاقيات الإقليمية تكون مصدر قوة للدولة الإقليمية ولكن مهما كان الحافز من ابرام الاتفاقيات الإقليمية، إلا أن الحافز الأكبر قد يكون تحقيق نمو في الصناعات الوطنية وذلك نتيجة قدرة هذه البلدان على منافسة بعضها، وبالتالي قيام تجارة في الأسواق الحرة الإقليمية.[2]

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية

المستوى الجماعي للدبلوماسية الاقتصادية يجذب اهتمام الدول بشكل أقل مما هو عليه الوضع في الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية، أو الدبلوماسية المتعددة الأطراف إلا أن لهذه الدبلوماسية شكلا خاصا كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ومجموعة السبعة، ومنظمة الكومنولث وغيرها وهذا المستوى من الدبلوماسية يحقق هدفين الأول: الأطراف المشاركة في هذه الدبلوماسية توفر لها منتدى أما الهدف الثاني فهو تمكين الحكومات التي تملك توجهات اقتصادية مشابهة من تطوير الواضع المتفق عليه.[3]

---

[1]– سهى شويخة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير منشورة، كلية الحقوق جامعة حلب، 2013، ص 12.

[2] www.alhakacourier.net/issue.260/theredo05.htm

[3]– سهى شويخة، **المرجع السابق**، ص 13.

رابعا: الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف

تتطور الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف التدخل اقتصاديات جميع البلدان وهذا الأمر يجعل الاتفاق ضمن إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف أمرا متعبا وصعب الوصول إليه فهي تسعى إلى دمج أنظمة متعددة لعمل ضمن إطار نمط واحد منسق كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ولا بد أن نقول أن الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف قد ساهمت في وضع العديد من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة في السبعينات وقد كان هناك تقدم كبير في مجال البيئة إلا أن هذا المستوى من الدبلوماسية أظهر خلافات عديدة على الساحة الدولية بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومة وكذلك الخلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية وعلى الرغم من أن المنافع الاقتصادية المحققة من الدبلوماسية المتعددة الأطراف تدفع الدول إلى الانجراف فيها، إلا أن المخاطر الاقتصادية الناجمة عنها كبيرة جدا وذلك نتيجة لربط الأسواق ببعضها البعض مما يفسح المجال أمام انتقال الأزمات إلى الدول الأخرى.[1]

وتستخدم الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق فاعليتها وهي تتمثل في الأشكال التالية:

أ. التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية سواء كإجراءات وقائية مانعة أو كتطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل، وقد تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية، فتميز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الدول بحكم الروابط المصلحية أو السياسية التي تربطها.

ب. تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق.

ت. تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات كالأخذ بنظام الحصص أو تقديم إعانات للمصدرين أو

[1] – Bayane/woolcock, op.cit, p 16.

التسعير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة أو تقييد المنتجين بالالتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج وغير ذلك.

ث. فرض قيود على التحويلات الخارجية، أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية، أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت، تختلف طولا أو قصرا بحسب الاحتياجات التي تحددها الدولة لنفسها من وراء اجتذاب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية.

ج.تعديل التحكم في انتقال رأس المال أو حركة التجارة سواء بالتقييد أو بالإطلاق مما يترتب عليه بالتالي التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.[1]

وأكد الدكتور شريف العبودي أستاذ الاقتصاد السياسي أن دبلوماسية الطاقة تعزز من مكانة الدولة وسيطا قويا للسلام في العالم، في عصر تسوده الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية مشيرا إلى أن الإمارات استطاعت أن تتبوأ مكانة متميزة في العالم وأن تعزز موقعها من خلال إظهار قيادتها في مجال الطاقة المتجددة وضعت الفرص لتقاسم تلك الخبرات مع العالم النامي والمتقدم،

وأضاف "الإمارات قامت بدفع قوتها الدبلوماسية لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في الدول النامية وقد بذلت جهود هائلة مماثلة لدول مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن الحاجة الهائلة والمتنامية إلى الطاقة في

الدول النامية أعطت الإمارات فرصة لاكتساب ميزة استراتيجية في علاقات دبلوماسية وثيقة مقيدة مع هذه الدول خاصة بجنوب شرق آسيا.[2]

المطلب الثالث: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية

تتمثل أهداف الدبلوماسية الاقتصادية في النقاط التالية:

- الترويج عبر سلكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- توفير قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف.

[1]– عيادي أمين، **المرجع السابق**، ص 12.

[2] عمر الأحمد، **الإمارات منارة العالم بـ دبلوماسية الطاقة**، 2 أكتوبر 2018، الطاقة النظيفة ضمن أولويات الدبلوماسية الإماراتية.

- توفير الدراسات والتقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلية ورصد فرص الاستثمارات المتبادلة الممكنة في البلدين.
- المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة.

وفي تحقيق الدبلوماسية الاقتصادية لهذه العناصر تتحرك من خلال:

- استخدام التأثيرات السياسية والعلاقات الدولية للترويج أو التأثير على التجارة والاستثمار التطوير فعالية السوق.
- إعداد السياسة الهيكلية واتفاقيات التجارة واستخدام العلاقات لرفع مستوى المنافع الاقتصادية المتبادلة.
- المنظمات الدولية ودعم المناخ السياسي السليم الذي يخدم التحرك الاقتصادي.[1]

[1]– الاستثمار نت بقلم / لؤي يحيى الإيوائي، **الدبلوماسية الاقتصادية**، 2014/11/19، 02:21:30 تاريخ الاطلاع: 2019/5/27 على الساعة 13:33 www.alestethmar.net

المبحث الثالث: دبلوماسية الطاقة

المطلب الأول: مفهوم الطاقة

يعد العالم الكيميائي توماس يونج (1773-1829) الرائد الأول لاستخدام كلمة طاقة أو energy وفي عام 1830 لكي يستخدمها في أغراض محدودة بالذات وأن هذه التسمية ما لبثت أن شاعت وانتشرت ضمن الأحاديث اليومية ومن ثم أصبحت كلمة الطاقة من أهم وأكثر الكلمات المتداولة ولا سيما في الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع الدولي.

فقد فكر الإنسان بثلاث مراحل كبيرة في تصوره للطاقة ففي البداية كان مفهوم الطاقة ممزوج مع الطاقة الروحية كما هي مفهوم النفس والروح، وبعدها رأى الإنسان أن بعض المواد الجامدة، قادرة على أن تنشأ الحركة من دون تكوين الحياة، وبدأت مرحلة أخرى في تفكير الانسان لمفهوم الطاقة بعد (ألبرت أنشتاين) فالطاقة ليس بالنسبة لنا مادة خاصة، وإنما هي حقيقة ملازمة لكل مادة جامدة أو حية تجعلها قادرة على أن تتحول وأن تولد حالات فيزيائية وكيميائية جديدة.[1]

والطاقة هي قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين ومقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي (ماكس بلانك) وكيان مجرد لا يعرف إلا من خلال تحولاته.

وهي عبارة عن كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة أو شكل حركة ميكانيكية أو كطاقة ربط في أنوية الذرة بين البروتون والنيترون.[2]

الطاقة بالمفهوم العام هي القوة القادرة على تحريك ساكن قد تكون كامنة ويقوم الإنسان بتحويلها من شكل إلى آخر وقد تكون غير كامنة كأشعة الشمس.

---

[1]- زياد عبد الرحمن علي الكوران، **منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة و الصراعات الإقليمية**، ط1، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 12.

[2]- عبد المطلب النقرش، **الطاقة مفاهيمها أنواعها مصادرها، المملكة الأردنية الهاشمية**، وزارة الطاقة و الثروة المعدنية، 2005، ص 6.

إن معرفة الإنسان بأهمية الطاقة تتطور مع تراكم تجارية اليومية فلقد اعتمد الإنسان الأول على طاقته الجسدية وتطورت معرفته مع استخدام طاقة المياه من خلال آلية البطارية وبدأ استخدام الآلة إلى استخدام الفحم والنفط كمصدرين للطاقة.[1]

مفهوم أمن الطاقة:

يرتكز مصطلح تأمين الطاقة على توافر الإنتاج الكافي من الطاقة وبأسعار مناسبة "لكن وجهات نظر لدى الأطراف المعنية بقضية الطاقة تختلف من طرف لآخر، فالبلدان المصدرة للطاقة تركز على استمرار وجود الطلب على منتجاتها، حيث أن صادراتها مع منتجات الطاقة تشكل الدخل الأساسي للدولة، فيما تسعى روسيا لإحكام سيطرتها على الموارد الاستراتيجية وعلى خطوط وطرق نقل هذه المنتجات، الهيروكربونية إلى الأسواق العالمية في حين تكمن المشكلة بالنسبة للدول النامية في التأثير السلبي لارتفاع اسعار النفط على ميزان المدفوعات لديها أما الصين والهند فيتعلق الوضع في مدى إمكانية الاعتماد على الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتهما من الطاقة وبخصوص اليابان فإنها تسعى للتغلب على ضآلة مواردها عن طريق تنويع المصادر التي تعتمد عليها من الطاقة وتنشيط التجارة والاستثمار.[2]

غير أن النقطة التي أصبح عندها أمن الطاقة عاملا حاسما في العلاقات الدولية كانت قبل قرن مضى ، في السنوات التي سبقت تماما الحرب العالمية الأولى في عام 1911 واتخذ ونستون تشرشل لورد البحرية الأول آنذاك القرار التاريخي حسب اعتقاده بتأسيس "تفوق البحرية البريطانية على النفط" بمعنى تحويل السفن الحربية التابعة للبحرية الملكية من الفحم إلى النفط.[3]

---

[1]– نادية بن شيخي، صلعة سارة، **البعد الطاقوي للسياسة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مقارنة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2015–2016، ص 1.

[2]– سعد شاكر شلبي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**، ط1، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2013، 1434، ص 109.

[3]– دانييل برغن، تر هيثم نشواتي، شكري مجاهد، **السعي بحثا عن الطاقة و الأمن، و إعادة تشكيل العالم الحديث**،ط1 قطر، المؤسسة العامة للحي الثقافي، كتارا، 2015، ص 390.

المطلب الثاني: مفهوم النفط

النفط هو أغلى مصدر طاقة في العالم، وربما يستوجب علينا في مرحلة ما مستقبلا إيجاد شيء أكثر رأفة بالبيئة، لتزويد به آلاتنا وتحوله إلى كل تلك المنتجات المفيدة التي هي الآن جزء من حياتنا اليومية، لكن العالم في الوقت الحاضر يريد النفط، وقد بلغت الرغبة في النفط أن صار يعد سلعة استراتيجية، لا يستطيع أي مجتمع صناعي وصلت إلى درجة تصنيع عالية الاستمرار بدونه، وأن يجب ضمان توفيره، ولو بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر، بالفعل يقول أحد خبراء الشؤون العسكرية والأمنية "بين جميع الموارد... ما من شيء أكثر إثارة للصراع بين الدول في القرن الواحد والعشرين من النفط".[1]

النفط مادة طبيعية تستخرج من التكوينات الجيولوجية في جوف الأرض، والتي قد تتجمع فيها عبر عملية تحول بطيئة للمواد العضوية دامت عصور وحقبات طويلة نسبيا، يعرف النفط كيميائي أنه مزيج معقد من الهيدروكربونات، وهو يختلف في مظهره ولونه وتركيبه بشكل كبير حسب مكان استخراجه ويعد من الخامات الطبيعية وعندما يستخرج من تحت سطح الأرض يسمى أيضا نفط خام.[2]

يصنف النفط من أنواع الوقود الأحفوري وذلك بسبب تشكله تحت طبقات الأرض العميقة، من كميات كبيرة من الكائنات المندثرة (الأحافير) مثل العوالق الحيوانية والطحالب ويستخرج النفط من مكامنه في باطن الأرض، والذي تدعى بآبار النفط.[3]

ويعد النفط مصدرا هاما من مصادر الطاقة الأولية ولذلك يطلق عليه اصطلاحا اسم "الذهب الأسود" بسبب أهمية الاقتصادية العالية، إذ تستخدم القطفات الخفيفة منه بشكل أساسي في مزائج وقود السيارات ووقود الطائرات.

---

[1]– أيان رتليدج تر مازن الجندلي، **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 1427 هـ–2006، ص 17.

[2]– خالد بن سلطان بن عبد العزيز **البترول، معامل التكرير**، موسوعة مقاتل من الصحراء، 16 جانفي، 2018، أطلع عليه أفريل 2019.

[3]– مصطفى يوسف كافي **اقتصاديات الموارد البيئية**، المنهل .2017 ص 139.

أما القطفات الثقيلة فتستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية وتشغيل المصانع وتشغيل الآلات الثقيلة، كما يعد النفط المادة الأولية الخام للعديد من الصناعات الكيميائية على اختلاف منتجاتها، بما فيها الأسمدة ومبيدات الحشرات واللدائن والأقمشة .[1]

تصنف المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج العربي من أكثر مناطق العالم غني بالاحتياط النفطي، وهي كذلك أكثرها إنتاجا وتصدير للنفط، والذي ينقل عادة إما بالأنابيب أو الناقلات، يزداد معدل استهلاك النفط مع التقدم البشري والاعتماد على هذه الخاصة مصدرا أساسيا للطاقة، ويلعب سعر النفط دورا مهما في الأداء الاقتصادي العالمي، إلا أن الاحتياطات النفطية عرضة للنضوب وعدم التجدد خاصة مع الاقتراب المستمر لما يعرف باسم ذروة النفط، وهو أقصى معدل لإنتاج النفط في العالم، مما فتح الباب للبحث عن وتطوير بدائل جديدة للطاقة مثل مصادر الطاقة المتجددة انعكس الانتقال المفرط للنفط وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى سلبا على المحيط الحيوي والنظم البيئي للكرة الأرضية إذا عادة ما تسبب الترسبات النفطية كوارث بيئية كما أن حرق الوقود الأحفوري هو أحد الأسباب الرئيسية الاحترار العالمي.[2]

المطلب الثالث: دبلوماسية الطاقة

بالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لدبلوماسية الطاقة إلا أنه التعريف الذي سيتم استخدامه هو أنها العلاقات الخارجية التي تهدف إلى ضمان أمن الطاقة لإحدى الدول مع تعزيز الفرص التجارية في قطاع الطاقة ومن بين أدوات السياسة الخارجية التي يمكن استخدامها، لدعم مصالح الطاقة للدول أثناء التحول في مجالها، نجد أن الدبلوماسية هي أحد أهم هذه الأدوات وقد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف في نطاقها.

سوف يستدعي التحول واسع النطاق في نظام الطاقة ليصبح في معظمه قائما.

---

[1]– مجلة الفيصل، العدد 37، ص 112.

[2]– نسرين عز الدين، **تاريخ النفط في دول الخليج... هكذا بدأت الحكاية**، مجلة الرجل مؤرشف في الأصل في 5 أغسطس 2018 ، أطلع عليه بتاريخ ديسمبر 2018.

على الطاقة النظيفة التوفيق حتما بين مصالح أطراف عديدة من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف وربما تكون حوكمة الطاقة على الصعيد الدولي هي أهم أشكال الديبلوماسية متعددة الأطراف. للتحول واسع النطاق في مجال الطاقة حيث أنها تسعى إلى ضمان أمن العرض والطلب على الطاقة على الصعيد الدولي والتنمية الاقتصادية والأمن الدولي والاستدامة البيئية والحوكمة الجيدة محليا.

تتميز الدبلوماسية الثنائية وهي التعامل الدبلوماسي المباشر بين دولتين بالكفاءة والمرونة لأن قلة عدد الأطراف المشتركة فيها يجعل التنسيق والتكاليف أقل والمصالح المشتركة الخاصة بالثقافة والشؤون السياسية والاقتصاد أكثر سهولة في التوفيق بينها.[1]

[1]– ستيفن جريفيت، **دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة**، سلسلة العلاقات الخارجية للتحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2018.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر فهمنا لطبيعة الدبلوماسية أمرا هاما ليس فقط لأهميتها الذاتية ولكن أيضا لأن تعريف الدبلوماسية هو بمثابة تعريف لحدود مجال الدراسات الدبلوماسية فكانت الممارسات الدبلوماسية المبكرة نسبيا تهتم بشكل كبير بعملية معينة فن التفاوض وكيفية استخدام التفاوض بفاعلية لتحقيق أهداف الدولة ولكن مع حلول القرن العشرين أصبح واضحا أنه لم تعد عمليات التفاوض ولكن الجهات التي تقوم بالتفاوض وهم الدول ومن يمثلها.

ومنذ نهاية الحرب الباردة وكذلك انتهاء التركيز الدولي على التوازن في القوة النووية والتقليدية بين القوتين نشأ وعي بين العلماء وعامة الناس على حد سواء، بأنه ربما يكون الفهم السائد للدبلوماسية لا يزال محدودا في هذا العصر الذي يوصف بعصر ما بعد الحداثة الذي يتسم بالمشاركة المتزايدة في النشاط الاقتصادي العالمي من حيث تدفق البضائع والخدمات ورأس المال والعمالة والمعرفة والأفكار والثقافة والذي جعل فيه التقدم التكنولوجي قدرا كبيرا جدا من الاتصال مباشرة في جميع أرجاء المعمورة.

الفصل الثاني

دوافع السياســـــــات الطاقوية العالميـــــة

تمهيد:

إن التغيير الذي حدث في النظام الدولي والساحة الدولية بصفة عامة، سمح بظهور أطراف دولية في شكل تكتلات قوية مناهضة للدول الكبرى، حيث نجد بروز منظمات دولية كفاعل قوي في العلاقات الدولية، إلى جانب ذلك نجد الاتساع المرتفع للشركات المتعددة الجنسيات ودورها في توجيه السياسة الدولية، وفي ظل هذا الوضع يجدر بنا التركيز على دراسة منظمة الأولى، باعتبارها تشرف على السياسات البترولية المتعددة.

إذ تسعى من خلال هذه الدراسة توضيح التأثير الذي يمكن للأوبك أن تمارسه على السياسات الطاقوية العالمية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والمنظمات الدولية كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: منظمة الأوبك.

المبحث الثاني: موقع الأوبك ضمن المنظمات الإقليمية والعالمية OCDE, OPEAC

المبحث الثالث: السياسات الطاقوية للدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا).

المبحث الأول: منظمة الأوبك

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960 بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الناضبة، وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية كونها أحد أهم العملاء في تصدير النفط.

حيث تعتبر دول منظمة الأوبك من أكثر الدول المنتجة في العالم للنفط والغاز كما يسجل احتياطها النفطي والغازي أكبر الاحتياطات العالمية.[1]

عوامل قيام منظمة الأوبك:

إن انبثاق منظمة الأوبك جاء نتيجة تظافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي والتي يمكن استعراضها على النحو الآتي:

العوامل غير مباشرة لقيام منظمة الأوبك:

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. التحرك العربي في إطار الجامعة العربية، إذا انبثقت فكرة إنشاء الأوبك من المؤتمر العربي الأول للنفط الذي عقد في القاهرة في 1950/4/23.
2. تنامي الوعي السياسي وظهور الحركات الوطنية للتحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي وانتشارها.
3. زيادة الوعي النفطي في الدول المنتجة والمصدرة، ومن ثم شعورها بضرورة الحفاظ على هذه الثروة الناضبة وتحقيق الاستغلال الأمثل لهذا المورد في سبيل تنمية اقتصادياتها وتطويرها.[2]
4. تعاظم أهمية النفط الاقتصادية كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة العالمية على إثر التغيرات الهيكلية في سوق الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية التي صاحبها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة، إذا ارتفعت حصة النفط في ميزان الطاقة من 27% عام 1950 إلى 40% عام 1960، وتراجعت حصة الفحم من 61% عام 1950 إلى 35% عام 1960.

---

[1]– أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 106.

[2]– سالم الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، ط1، دار الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1999، ص 248.

5. التعاون بين بعض حكومات الدول المنتجة للنفط الذي أسفر عن إبرام اتفاقيات نفطية عام 1953 تخص تبادل المعلومات وإجراء المشاورات بشأن المستجدات النفطية آنذاك.
6. تأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي على مصر.
7. قيام النظام الجمهوري في العراق على إثر ثورة الرابع عشر من جويلية عام 1958 الذي خلق حالة جديدة من العلاقة بين الحكومة العراقية الجديدة وشركات بترول العراق يسودها التوتر نتيجة لسلسلة من المفاوضات الصعبة التي تضمنت طلب الحكومة العراقية بزيادة حصتها من الأرباح وحقها في المشاركة في استثمارات إنتاج النفط، وكذلك تخلي الشركات على المساحات الواسعة للامتيازات.
8. بروز المعسكر الاشتراكي والتغير في أوضاع البلدان الصناعية.
9. ظهور شركات جديدة تتخذ صيغا جديدة لتنظيم العلاقة مع البلدان المنتجة مثل الشركة العربية اليابانية Japanese Company Arabian.[1]

العوامل المباشرة:

سبق وأن أشرنا أن نشأة منظمة الأوبك جاء كنتيجة لنضج الوعي الاقتصادي والسياسي لدى البلدان المنتجة للنفط بسبب إبعاد العلاقة غير المتوازية بينها وبين الشركات الاحتكارية وكان من أهم العوامل المباشرة وراء قيام منظمة الأوبك هو سياسة الانقطاعات السعرية التي اعتمدتها الشركات النفطية الاحتكارية التي بدأت في شهري جويلية وأوت من العام 1959 واستمرت في عام 1960، وهذا ما تؤكده معظم الدراسات في هذا المجال، ويمكن إيجاز العوامل المباشرة الأخرى التي تكمن وراء إنشاء منظمة الأوبك بما يأتي:[2]

1. التخفيض الاحتكاري المعتمد لأسعار نفط الشرق الأوسط تجاه نصف الكرة الغربي باعتماد معادلة حساب نقطة الارتكاز الواحدة لخليج المكسيك، مما أدى من ناحية إلى تحمل الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط خسائر كبيرة، ومن ناحية أخرى، تحقيق الشركات الاحتكارية النفطية أرباحا خيالية على حسابها.
2. تخفيض سعر نفط الإشارة، النفط السعودي الخفيف ($^{2}AP/34°$) في جوان 1959.

---

[1]– **عموميات حول منظمة الأوبك وسياستها التسعيرية**، ص 3.http://dspace.univ-ouargla.dz تاريخ الاطلاع 6 جوان 2019.

[2]– سالم الحسن رسن، **نفس المرجع السابق**، ص 249.

3. استمرار الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار النفط، إذ أن الأخيرة قامت متعمدة بتخفيض الأسعار وبمعدل 15% عن الأسعار السائدة وكذلك تخفيض الأسعار المعلنة لنفوط الوطن العربي وإيران في 1960، ومن الملاحظ أن التخفيضات المذكورة اقتصرت بتعمدها على أسعار النفوط العربية، وعلى الرغم مما تدرعت به الشركات النفطية من وجود فائض نفطي وزيادة عدد الشركات المستقلة وزيادة حجم المبيعات النفطية كأسباب لسياسة الاستقطاعات السعرية، إلا أن سياسة الاستقطاعات هذه أثارت موجة من الغضب في الرأي العام للبلدان المنتجة للنفط، مما دعا إلى وضع حد لتحكم هذه الشركات في مستوى الأسعار وإيرادات الدول المنتجة للنفط.[1]

المطلب الأول: تعريف منظمة الأوبك

تستمد هذه المنظمة اسمها من الأحرف اللاتينية الأولى للكلمات الأربع التي تطلق على هذه المنظمة Organization of petroleum exporting countries وهي منظمة من المنظمات القائمة ما بين الحكومات ذات الكيان الدولي، وهي تضم الأقطار المصدرة للنفط الخام بغض النظر عن قومية أعضائها وعليه فهي تشمل على دول عربية وغير عربية وأعضائها هم المملكة العربية السعودية/الكويت/ العراق/ إيران / فينزويلا / قطر/ أندونيسيا/ ليبيا / الإمارات العربية المتحدة/ الجزائر/ نيجيريا/ الأكوادور/ الجابون بصفته عضوا مشاركا.
وترجع فكرة قيام هذه المنظمة إلى نهاية الستينيات هذا القرن وبالذات عام 1959 ومطلع 1960 وبعدما تمادت الشركات الاحتكارية في تخفيض أسعار النفط الخام المصدر من الدول المنتجة إلى حد النصف تقريبا مما ألحق أضرارا مادية فادحة في اقتصاديات دول الإنتاج.

فما كان عليها إلا أن التفكير بإيجاد صيغ جديدة تكفل مصالحها العليا وتحول دون تبديد موارد ثروتها، وفعلا دعا العراق في أيلول عام 1960 بعض الدول المنتجة ومنها فنزويلا وإيران/ المملكة العربية السعودية/ الكويت وقد انبثق عن لقاء بغداد فكرة تأسيس منظمة للدفاع عن المنتجين وقد حدد الاجتماع الأول التأسيس لها في العام ذاته لكن في كراكاس عاصمة فنزويلا.[2]

---

[1]– عموميات حول منظمة الأوبك وسياستها التسعيرية، **مرجع سابق**، ص 4.

[2]– عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، **جغرافية النفط و الطاقة**، العراق، منتدى إقرأ الثقافي، 1981، ص 273.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك

ويتكون من:

المؤتمر الوزاري:

يعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك ويعمل وفق مبادئ وأسس الاجماع وهو مسؤول عن وضع وصياغة السياسة العامة لها، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات النفطية، أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت سنة 1993 فمهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء حيث تتألف من ثلاث وزراء والأمين العام، ويمكن أن يعقد دورات استثنائية بحضور ثلاث ة أرباع مجموع الأعضاء وتتخذ القرارات بالإجماع ولا تصبح نافذة إلا بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع.

وينتخب المؤتمر رئيسا يبقى إلى حين انعقاد الدورة الجديدة ومن مهمات المؤتمر أيضا إقرار السياسة العامة للمنظمة والإشراف على تنفيذها وإقرار الميزانية وتعيين السكرتير العام للمنظمة ونائبه.

مجلس المحافظين:

يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس اجتماعين عاديين سنويا، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو يطالب من ثلثي مجموع المحافظين ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) واتخاذ القرارات.

الأمانة العامة:

أنشأت سنة 1961، وهي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وفق تعليمات مجلس المحافظين، وتتألف من الأمين العام، نائب المدير العام، قسم الأبحاث، دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية، الدائرة الإعلامية، مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية، جدير بالذكر أن الأوبك بادرت سنة 1976 إلى إنشاء صندوق أوبك للتنمية الدولية من أجل تقديم مساعدات للدول النامية.[1]

[1]– أوبك، **كتب المعلومات**، منظمة أوبك أفريل 1981، ص 2-3-4.

المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية لمنظمة OPEP

*تنسيق وتوحيد السياسات البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية.

*تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية.

*حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وكذا ضمان تجهيز البترول إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية ومنتظمة مع فوائد مناسبة لرؤوس الأموال الشركات المستثمرة في صناعة البترول.[1]

[1]– تقرير عن الاجتماع الوزاري لمنظمة OPEP، **دعوة إلى زيادة الإنتاج وضبط أسعار مجلة المعلومات الدولية**، العدد 65 مركز المعلومات القومي، سوريا، سنة 2000، ص 183.

المبحث الثاني: موقع الأوبك ضمن المنظمات الإقليمية والعالمية ECDE, OPEAC

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC والمنظمات الإقليمية والعالمية الأخرى، وبتحديدنا لهذه العلاقة يمكننا معرفة موقع منظمة الأوبك ضمن المنظمات الأخرى، وقد اخترنا نموذج عن كل نوع من المنظمات، وذلك بالاعتماد على المعيار الجغرافي من جهة والمعيار الوظيفي أو الأهداف من جهة أخرى.

فبالنسبة للمنظمات الإقليمية اخترنا منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، حيث تقتصر هذه المنظمة على الدول العربية فقط، ولها اهداف إقليمية أما المنظمات العالمية فقد اخترنا منظمة OCDE وهذا نظرا لأهدافها العالمية، ويتم دراسة موقع الأوبك ضمن النموذجين على النحو الآتي:[1]

المطلب الأول: الأوبيك ومنظمة الأوبك (OPEAC)

لقد سادت ظروف دولية بعد منصف الستينات أدت إلى انقسام أعضاء منظمة الأوبك وكان ذلك مع هزيمة العرب أمام إسرائيل في حرب يوليو1967، فظهر فريق داخل المنظمة مكون من الدول العربية وكان ينادي بعدم ضخ النفط العربي للدول التي ساعدت إسرائيل في عدوان في الوقت الذي استغلت فيه دول أخرى مثل فنزويلا وإيران هذا الظرف لتحقيق مصالحها الخاصة مخالفة بذلك مبادئ منظمة الأوبك.

أمام هذا الاختلاف لجأت ثلاث دول عربية: هي السعودية، الكويت، وليبيا، إلى إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبيك) وذلك بموجب اتفاقية أبرمت في بيروت بتاريخ 9 جانفي 1968.[2]

إن قيام منظمة الأوبك على أنقاض الاختلاف الذي حدث بين دول الأوبك لا يعني إطلاقا التناقض بين المنظمتين، فقد حرصت الدول العربية المنشأة للأوبيك منذ البداية على التأكيد على عدم وجود اختلاف بين المنظمة الجديدة ومنظمة الأوبك.

---

[1]– عبد الكريم شكاكطة، **النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة "منظمة الأوبك" و أثرها في الاقتصاد و السياسات الطاقوية العالمية** (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007–2008، ص 99.

[2]– محمد يوسف علوان، **القانون الدولي العام وثائق ومعاهدات دولية**، عمان، مطبعة دار الشعب، 1978.

وقد تضمنت المادة 3 من الاتفاقية تنظيما للعلاقات بين المنظمتين، إذ تنص المادة على أن "لا تؤثر احكام هذه الاتفاقية المنشئة للأوبيك على أحكام الاتفاقية والتزامات أعضاء منظمة "أوبك" تجاهها، ويلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة الأوبك المصادق عليها، وعليهم التماشي بموجبها حتى ولولم يكونوا اعضاء في منظمة الأوبك.[1]

وهذا يعني أن اتفاقية الأوبك تعتبر تشريع يحكم عمل منظمة الأوبيك، وأن أي طرف ينظم إلى عضوية هذه الأخيرة يتعين عليه الالتزام بما نصت عليه اتفاقية الأوبك حتى ولولم يكن طرف فيها.

وإذا قمنا بمقارنة بين أهداف المنظمتين: نجدها تتماثل فيما بينها، فالمادة 2 من اتفاقية الأوبيك تنص على "أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعاون الأعضاء وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل، والسبل للمحافظة على مصالح اعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردتين أو مجتمعتين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة النفط في أقطار الأعضاء".[2]

كما أن منظمة الأوبيك تسعى مثلها مثل الأوبك إلى حماية مصالح أعضائها والسماح لأي عضو في المنظمة من اتخاذ الإجراءات الملائمة لأجل الحماية ضد أي سياسة احتكار دون الإضرار بمصالح الأطراف الأقوى، وهوما تعمل به منظمة الأوبك.

وباعتبار كلتا المنظمتين مصدر تموين رئيسي بالنفط للدول الغربية، وهما تسعيان دوما لإفشال سياسة الاحتكار التي تمارس ضد دول المنظمتين من طرف الشركات والدول الصناعية، وكذا تقديم المساعدات المالية لدول العالم الثالث الفقيرة من النفط وهذا من أجل النهوض باقتصادياتها.

---

[1]– محمد يوسف علوان، **مرجع سابق**، ص 253.

[2]– محمد طلعت الغنيمي، **البترول العربي و أزمة الشرق الأوسط**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م ن، 1974، ص 103.

فقد وقفت منظمة الأوبيك إلى جانب ليبيا سنة 1970 ضد شركات النفط العاملة في أراضيها، والتي رفضت الإجراءات الليبية بتصحيح أسعار النفط، كما وقفت مع الحكومة العراقية حيث قامت بتأميم شركة نفط العراق سنة 1972.[1]

كما رأينا موقف الأوبك سنة 1973 ضد الدول الغربية خاصة إسرائيل في حربها ضد العرب وكذا سنة 1975 خلال قمة المنظمة الأولى بالجزائر، وسنة 2000 أي في القمة الثانية بكاراكاس...الخ.

وسعيا منها لاستغلال عائدات النفط احسن استغلال أنشأت المنظمتين صناديق تمويل وتنموي سواء للدول الأعضاء أو دول العالم الثالث، فقد أنشأت منظمة الأوبك صندوق وقد بدأ نشاطه سنة 1976 كما أنشأت منظمة الأوبيك حسابا خاص سنة 1974، وهذا لتسهيل الأعباء التمويلية للدول العربية المستوردة للنفط وفي نفس السنة أنشأت الصندوق العربي للتنمية في إفريقيا.[2]

ويمكن القول في الأخير أن منظمة الأوبيك ما هي إلا امتداد لدستور ومبادئ الأوبك فبالرغم من أنها تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الأوبك، إلا أنه وتطبيقا لقاعدة الاحتواء ،فإن الأوبك أشمل وأعم من الأوبيك، باعتبار أن معظم دول هذه الأخيرة هم اعضاء في منظمة الأوبك.

المطلب الثاني: الأويك ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

إن الحديث عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعني الوكالة الدولية للطاقة (AIE)، باعتبار أن الوكالة نشأت بموجب قرار اتخذته المنظمة في ظروف معينة وقد تم التركيز على الوكالة دون المنظمة وذلك لما تخصصه الوكالة الذي لا يخرج عن نطاق الطاقة.

فهي نشأت نتيجة لصدمة النفطية الأولى سنة 1973، أو ما يسمى عن الغرب بأزمة الطاقة، حيث أقدمت دول الأوبك العربية إلى رفع أسعار النفط وذلك يخفض الإنتاج وحضر التصدير لبعض الدول التي وقفت إلى جانب إسرائيل في الحرب، وكان رد فعل الدول المنظمة

---

[1]– محمود رشدي، **دور منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في دعم التعاون الإقليمي بين أعضائها**، مؤتمر البترول العربي العاشر، طرابلس، ص 27.

[2]– عبد الخالق فاروق، **النفط و الأموال العربية في الخارج**، دار الرفاعي للطباعة، القاهرة، 2002، ص 52.

اOCDE من الأزمة، هو إنشاء الوكالة الدولية للطاقة AIE، وذلك بموجب اتفاقية باريس الدولية سنة 1974 التي دخلت حيز النفاذ رسميا في جانفي 1976.[1]

وإذا كانت العلاقة بين الأوبك ومنظمة الأوبيك تتميز بالتداخل، فإن التنافر والتنافس أهم ما يميز علاقة الأوبك بالوكالة الدولية للطاقة.

المطلب الثالث: أهداف الوكالة

أ/ تأمين احتياطي نفطي لكل دولة عضو يكفيها لمدة لا تقل ع تسعين يوما على أساس متوسط الاستهلاك اليومي دون أن تكون بحاجة للاستيراد، ويضع هذا الهدف على عاتق الدول الأعضاء التزاما بالتخزين لغايات تكوين هذا الاحتياطي وقد وفر اعضاء الوكالة في أول يوليو 1981 مخزون يكفي لاستهلاكها حوالي مائة يوم، حيث كان لأمريكا واليابان وألمانيا والسويد مخزون يكفيها على التوالي لمدة 86، 105، 106 و303 يوم.[2]

ب / الاقتسام والتوزيع في حالة الطوارئ: وهواهم أهداف الوكالة إذ يعكس التضامن الحقيقي بين أعضائها في وقت الأزمات كما أن الاقتسام لا يقتصر فقط على النفط المستورد بل على النفط المتتبع في الدول المنتجة للنفط الأعضاء في الوكالة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ويلجأ إلى التقييم والتوزيع في حالة تحمل دولة من الدول الأعضاء فيها نقصا في المعدل اليومي لامتداداتها النفطية بنسبة 7% على الأقل من المتوسط اليومي لاستهلاكها، فإنه يقع على الدول الأعضاء تقييد طلبها على النفط وتخفيض استهلاكها منه بنفس النسبة.[3]

ج/ التنسيق مع شركات النفط العالمية والصلات مع الدول المصدرة والدول المستهلكة الأخرى وعن مظاهر التنافس بين الأوبك والوكالة أيضا هو تقديم هذه الأخيرة تقارير وبرامج لفائدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وذلك للوقوف على واقع أسعار النفط والسوق، بل وحتى السياسات التي تتخذها الأوبك في هذا المجال، وهذا لتمكين دول OCDE من اتخاذ التدابير اللازمة ومن بين هذه التقارير ما قدمته الوكالة عن واقع ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول في شهر ماي 2004، إذ حسب الأرقام التي أعدت لحساب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فإن الارتفاع

---

[1] – عبدالكريم شكاكظة، **المرجع السابق**، ص 101.

[2] – محمد يوسف علوان، **المرجع السابق**، ص 285.

[3] – عبدالكريم شكاكظة، **المرجع السابق**، ص 102.

بنسبة 10 دولار في البرميل يكلف دول OCDE تراجع بـ -0.4 نقطة من النمو، كما أن ارتفاع أسعار إلى 80 دولار للبرميل يؤدي إلى تراجع النمو بـ 1.4 نقطة وصرحت الوكالة بأن دول منظمة OCDE ضيعت في هذه الفترة حوالي 400.000 منصب عمل خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا واليابان.[1]

المطلب الرابع: دور منظمة أوبك في العرض العالمي للنفط

لمنظمة أوبك النفطية دور مباشر في العرض العالمي للنفط، ما يتبعه من وجود ضغط من جانب المستثمرين لضخ النفط وإطلاقه إلى الأسواق تحقيقا للعائد المنتظر على الاستثمارات، وهوما يؤدي إلى الضغط على الأسعار كما حدث عام 1986 عندما تراكمت الطاقة المغلقة في دول أوبك إلى نصف طاقتها الإنتاجية بسبب تأثير السياسات الغربية، وقد تسبب ذلك في انخفاض أسعار الأوبك إلى أقل من النصف والملاحظ في هذا الجانب أن منظمة أوبك وفي جانب العرض يتوقع أن ترتفع طاقتها[2] الإنتاجية في المادة 2015-2020 من نحو33 مليون برميل في اليوم إلى نحو62 مليون برميل في اليوم عندها ترتفع نسبتها من الطاقة العالمية من 42% إلى 50% في المدة المذكورة، وهذا التصور هوما تتجاهله التوجهات الغربية، وما يحمله أيضا المستقبل المنظور من تغيرات هيكلية على جانبي العرض والطلب في السوق العالمية للنفط.[3]

وبافتراض قيام الأوبك بسد العجز في الإنتاج العالمي من النفط، فإن الدول الأعضاء في الأوبك قادرة على توسيع طاقاتها الإنتاجية ستكون ستة دول خمس منها من دول منطقة الخليج العربي وهي "السعودية، الإمارات، الكويت، العراق، إيران" ويمكن إضافة فنزويلا من خارج منطقة الخليج العربي، وإن هذه الدول سوف تسيطر على نحو40% من الطاقة الإنتاجية العالمية للنفط، وبإضافة فنزويلا من خارج منطقة الخليج العربي، وإن هذه الدول سوف تسيطر على نحو40% من الطاقة الإنتاجية العالمية للنفط، وبإضافة كل من ليبيا والجزائر إلى مجموعة دول الأوبك ستكون النسبة بحدود 45%.

---

[1] -Alain Fanjas, **Pays gagnants,Pays perdants. le monde**, op.cit, p 3.

[2]- محمد نعمان جلال، **دور منظمة أوبك في تحديد العرض العالمي للنفط**، ص 53.

[3] - Sayed Barakat Ahmed**, the effects of oil in the economic development**, New Delhi, 2013, p 51.

أما خارج منظمة أوبك، فإن الطاقة الإنتاجية يتوقع لها أن ترتفع في بعض الدول النفطية من 47 مليون في اليوم عام 2001 إلى ما يقارب من 64 مليون برميل في عام 2025، وجميعها من الدول المصدرة للنفط.[1]

وعند النظر إلى الإنتاج العالمي للنفط من زاوية الطلب، فإن واقع السوق العالمية للنفط يشير إلى عجز الدول المستوردة، وإن هذا العجز مرشح للزيادة في المستقبل.

وهذا يتسبب حتما في اتساع فجوة الاستيراد بحلول عام 2025 بنحو89 مليون برميل وهوما سيدفع إلى تركيز استيراد من دول أوبك ومن منظمة الخليج العربي على وجه الخصوص.[2]

وفيما يتعلق بالصادرات النفطية التي هي المحرك الأساسي للتجارة الدولية في النفط فإن التوقعات تذهب إلى احتمال ارتفاع درجة التركز في جانب التصدير وهو الأمر الذي سيرفع من سيطرة الأوبك بنسبة ترتفع من 49% من الصادرات العالمية في عام 2015 إلى نحو62% في عام 2025، عند إضافة النسبة المئوية التي تشغلها روسيا كدولة مصدرة للنفط، فإن النسبة الإجمالية لدرجة تركز النفط دوليا سترتفع إلى 73% من الصادرات العالمية.[3]

وفي ضوء مختلف المتغيرات القائمة والمتوقعة، ستبقى دول منظمة الأوبك، تلعب دورا رئيسيا في تحديد العرض الدولي للنفط، خاصة وأن الطاقة الإنتاجية للنفط خارج أوبك أثبتت عدم قدرتها على بدرجة كافية إضافة إلى ارتفاع كلفتها.

---

[1]– حسين عبد المطلب، **الطاقة الإنتاجية النفطية المتوقعة في المكسيك عام 2010**، مجلة التجارة، جامعة الإسراء، العدد الخامس، أيار، عمان، 2014، ص 90.

[2]– شارك محمود عبد الأمير، **الفجوة النفطية العالمية، بين الإنتاج و الأسعار** "مجلة النفط و التعاون العربي"، العدد الثالث، آذار، الكويت، 2013، ص 72.

[3]– بشرى شاهين الولي، **أثر درجة تركز النفط دوليا في حركة الصادرات العالمية**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 157، القاهرة، 2014، ص 92.

المبحث الرابع: السياسات الطاقوية للدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا)

بالنظر إلى الأهمية التي تحظى بها منظمة الأوبك في العلاقات الدولية، فإن الدول الكبرى أصبحت تدرك مبدأ الخطر الذي يمكن أن يأتي من المنظمة لاسيما بداية القرن 21، أين تمكنت الأوبك من توحيد صفوفها وارتفعت بذلك الأسعار فعليا، حيث تراوحت ما بين 38-75 دولار للبرميل ويتوقع أن تصل إلى 100 دولار للبرميل.

والسياسات التي تتخذها الدول الكبرى لمنافسة الأوبك، لا تعدوان تكون سياسات فردية باستخدام التكنولوجيا، البحث العلمي والاستثمارات من أجل الوصول إلى مصادر بديلة للطاقة، أو تكون سياسات تعاون ترسيها الدول الكبرى فيما بينها، كما يمكن أن تكون سياسات عدائية باستخدام القوة العسكرية ضد دول الأوبك أو غيرها من أجل الوصول إلى الطاقة، ونتطرق لهذه السياسات على النحو التالي:

المطلب الأول: سياسات الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر صناعة النفط الأمريكية من أولى الصناعات العالمية للزيت، إذ بدأت بين القرنين 18 و19 وإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة تتميز بالتعاون تارة مع دول منظمة **OCDE** أو الدول الكبرى، وأحيانا أخرى تتميز باستخدام القوة العسكرية، وشن الحروب في أي منطقة من العالم يمكن أن تلي المصالح البراغماتية لصانع القرار الأمريكي في مجال الطاقة.[1]

فالسياسة الأمريكية اتجاه الدول النفطية لم تعد محكومة بمصالح إيديولوجية ضيقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وإنما أصبحت الاعتبارات الاقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسة من خلال ضمان حصول الاقتصاد الأمريكي على موارد كافية من الطاقة، ولاسيما النفط بأسعار معقولة، وبصورة يمكن التعويل عليها ضمن شروط وأوضاع تدعم النمو والازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة.[2]

ولا شك فإن ضخامة حجم الاقتصاد الأمريكي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى كأكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، وطبقا للأرقام الصادرة عن

[1] -The white house: **A national security strategy for a new century**, Washington, october, 1998, p 51.

[2] -Daniel H Simpson, U S African policy **: some possible course adjustement strategic studies**, Washington, U S Army war college August, 1994, p p 6-10.

وزارة الطاقة الأمريكية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك أكثر من (20) مليون برميل يوميا، وبنسبة تقدر بنحو 23.96% من إجمالي الاستهلاك العالمي.[1]

وهوما يعادل استهلاك الصين واليابان وروسيا والهند مجتمعة، في حين يصل إنتاجها إلى حوالي (8) مليون برميل يوميا، مما يعني أن الولايات المتحدة تستورد يوميا ما يزيد على (12) مليون برميل.[2]

ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو(27) مليون في عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7% في المتوسط، يعني أن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها وتحديدا 68% منها بحلول عام 2025.[3]

فالحرب التي شنتها حوالي 37 دولة ضد العراق سنة 1990، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الرأس المدبر لهذه الحرب، كان الهدف من ورائها هو إضعاف قوة ووحدة الأوبك، وكان ضمان الولايات المتحدة الأمريكية استمرار تدفقات النفط والصادرات إليها بأسعار معقولة، ومن ثم المحافظة وتوجيه أمنها الوطني.[4]

كما رأينا واقع الحرب الأمريكية- البريطانية على العراق سنة 2003، وأن هذا البلد العضو في الأوبك لم يكن يملك أسلحة الدمار الشامل ومع ذلك تعرض للغزو.

إن الإنقسام الذي حدث في مجلس الأمن بخصوص هذه الحرب بين أمريكا وكل من فرنسا، ألمانيا، روسيا، الصين وغالبية الدول في العالم ليس له علاقة بالدفاع عن النظام العراقي وشعبه، إنما بسبب الاستراتيجية الأمريكية التي كانت تستهدف تحويل الدول الكبرى إلى دول تابعة أي إسقاط دورها كشريك في القرار الدولي من خلال استخدام نفط العراق كسلاح اقتصادي وسياسي إلى جانب سلاح الطائرة والصاروخ.[5]

---

[1]- أحمد جميل عزم، **النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية النفطية، تكاملية العلاقات الدولية و تعددية من نوع جديد**، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، السنة الأولى، العدد، سبتمبر/ أكتوبر 2009، ص 90.

[2]- حميد الجميلي، **الفكر الاستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد، العناصر الاستراتيجية**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية علوم السياسية، العددان (3-4)، 2000، ص 116.

[3]- خليل العناني، **اللوبي النفطي الأمريكي، النفوذ و آليات التأثير**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع 165، أفريل.

[4]- عبدالكريم شكاكظة، المرجع السابق، ص 104.

[5]- منير شقيق، **قراءة للوضع الدولي من أجل إدارة الصراع إدارة صحيحة**، الجزائر، دار الخلدونية، سنة 2003، ص 27.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول مستهلك للطاقة في العالم واحتياجاتها تزداد بنفس وتيرة نموها الاقتصادي ويتوقع أن تمثل واردات الطاقة 38% من الاستهلاك في 2025 عكس 27% في 2004.

ولعل هذه إحدى الأسباب التي قدمت من طرف إدارة بوش في الكونغرس في 16 مارس 2005 لنيل تسريح من أجل إنجاز أبحاث في ألاسكا بالمناطق الطبيعية المحمية، لكن إذا كان النفط والغاز موجود بكمية في ألاسكا سوف لن تكفي للحد من التبعية الطاقوية لذا فصانع القرار الأمريكي يستوجب على حكومته تنويع وتأمين مصادر تموينها.[1]

المطلب الثاني: سياسة الصين

يتنبأ الخبراء أن الصين ستصبح أحد المنتجين الرئيسيين في العالم للنفط الخام، ففي الواقع أصبحت ثاني أكبر مستهلك فوارداتها النفطية ازدادت بثلث في 2004، فاستيراد النفط الخام والمكرر وصل إلى 3.6 مليون برميل في اليوم سنة 2006، وقد انخفضت واردات النفط الخام الصيني إلى 575.000 برميل في اليوم في جويلية 2006 وإذا قورنت بنفس الشهر في سنة 2005 فهي أكبر انخفاض، إذ وصلت إلى 380.000 برميل في اليوم، ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الصين بخصوص صيانة مصانع تكرير النفط مما قلل من نسبة الاستيراد.[2]

وتمثل أنغولا أكبر مصدر للنفط نحو الصين بنسبة 16%، تتبعها العربية السعودية بنسبة 14% وروسيا بنسبة 13% وقد مثلت صادرات أنغولا عام 2005 نسبة 7.4% إذا كانت 380.000 برميل في اليوم لترتفع إلى 400.000 برميل في 2006، وقد حققت الصين قفزة نوعية في جلب وارداتها النفطية من فنزويلا، حيث تم إبرام اتفاقية ثنائية بين البلدين في أواخر 2005 وهوما سمح للصين باستيراد 300.000 برميل في اليوم طوال مدة شهرين ويتوقع أن تصل إلى 500.000 برميل يومي بحلول 2009 حسب ما حدده الرئيس الفنزويلي هو غوشافيز **Hugo Chavez** خلال زيارته الأخيرة للصين.[3]

إن دول آسيا تسجل ارتفاعا محسوسا في احتياجاتها الطاقوية، فمثلا تنتج الصين 5. مليون برميل في اليوم لكنها تستهلك الضعف، إذ تعتبر عنصر جديد أو كبير في السوق،

[1] -Service international : le monde, op.cit, p 6.
[2]- OPEC Bulletin, op.cit, p 98.
[3]- Ibid, p 98.

وتحت تأثير النمو الاقتصادي الفريد وتبعية الصين بـ 3/4 من وارداتها شرعت في التزويد بمصادر تموين متنوعة بالاعتماد على دبلوماسية متخصصة في مجال النفط.[1]

المطلب الثالث: السياسة الطاقوية لروسيا

تعتبر روسيا ثاني مصدر للنفط بعد العربية السعودية، وهي تسعى لتحسين ظروف الحياة لمواطنيها، فقد اعلن فلاديمير بوتين في 5 سبتمبر 2005 عن مجموعة من الإجراءات لتقويم القطاعات التي تعاني نقصا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي مثل التربية والصحة في ظل تراكم دولارات النفط في خزينة الدولة الروسية، حيث تملك هذه الأخيرة ثروة نفطية كبيرة، إذ أنشأت صندوق لضبط وحماية توزان الاقتصاد من خلال الاعتماد على مدخلات البرميل النفطي.

هذا ويسعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أن يجعل من روسيا "المحرك العالمي للطاقة" وذلك بمراقبة الدولة لخروج شركة "أرامكوالروس" على نموذج السعودية.

فالاتحاد الأوروبي يستورد حوالي **49%** من غاز روسيا، وسيكون تابعا لروسيا بـ **81%** من وارداته الغازية بحدود 2030.

إن روسيا في سياستها الطاقوية لا تعارض ما تتخذ الأوبك من قرارات، باعتبارها ثاني مصدر للنفط وتملك أكبر الاحتياطات الغازية في العالم، ولهذا فهي كثيرا ما تبث عن مجالات التعاون مع الأوبك مثل المشروع الذي ذكرناه آنفا (أوبك للغاز).[2]

[1]- Le Figaro Magazine, op.cit, p 27.

[2]– عبد الكريم شكاكظة، المرجع السابق، ص 109-111.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرق إليه هذا الفصل نستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها فقد أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط، ولتأكيد حق الدول المنتجة في جني ثرواتها النفطية، ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى، والتي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها وأهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية، ولهذا لم تكن هناك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط.

الفصل الثالث

الجهود الدبلوماسية الطاقوية

لضبط توزانات السوق النفطية

تمهيد:

إن الدبلوماسية كآلية لتفسير سلوك الدول وتفاعلاتها المتراوحة بين التعاون والصراع تبعا لأهدافها وأشكال ممارساتها، خاصة إذا تعلق مجال توظيفها في الجانب الاقتصادي ومنه الطاقوي وحرب الموارد لذا جاء هذا البحث ليلقي الضوء على متغير طاقوي دخل الحياة السياسية من حيث صراعاتها وتعاونها كسلعة استراتيجية من الباب السلمي تحت مسمى دبلوماسية الطاقة.

وقد تم تقسيمنا لهذا الفصل إلى مبحثين وهما كالآتي:

المبحث الأول: الجهود الدبلوماسية للدول المنتجة للنفط.

المبحث الثاني: تحديات التي تواجه الأسواق النفطية العالمية.

المبحث الأول: الجهود الدبلوماسية للدول المنتجة للنفط

سوف نتناول في هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول يتحدث عن الجهود الدبلوماسية للدول المصدرة للنفط، والمطلب الثاني: أبرز الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك.

المطلب الأول: جهود الدول المصدرة للنفط

الانكشاف الأمني لمعظم الدول المصدرة للنفط وما يترتب عليه من تبعية خطيرة وغياب سياسات نفطية ذات توجهات أمنية.

وتدل الإحصاءات النفطية التي سبق رصدها عن الحديث عن التغيرات الجذرية التي شهدتها أسواق الطاقة وسوق النفط على مدى إنجاز وكالة الطاقة لأهدافها التشغيلية والوصول إليها، فقد حققت الوكالة هدف المحافظة على الطاقة عن طريق ترشيد استهلاكها وفك الارتباط بين معدلات نموها ومعدلات الطاقة عن طريق ترشيد استهلاكها وفك الارتباط بين معدلات نموها ومعدلات النمو الاقتصادي، وما هو جدير بالتأكيد في هذا الصدد أن استهلاك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الطاقة لم يزد عام 1987 على مستواه في عام 1973 بأكثر من نسبة 6.3% فقط، في حين زادت كمية استهلاك العالم من الطاقة بنسبة 32% عن الفترة نفسها، كما أن استهلاكها من الطاقة في عام 1987 انخفض بنسبة 1.3% عن الاستهلاك عام 1979، في حين زادت نسبة استهلاك العالم من الطاقة في الفترة نفسها بنسبة 12.3%، هذا على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي لكتلة الدول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية بمعدل سنوي قدره 1.1% في الفترة ما بين 1979-1981.[1]

إن القضايا الرئيسية المطروحة اليوم على الساحة النفطية ومنه الدبلوماسية النفطية هي بين الدول والمنظمات والشركات تتجلى في:

أ. **تحديد سقف الإنتاج:** يحقق أساسا مصالح الشعوب المنتجة للنفط ويتوازن مع حاجاتها والتزاماتها لا مع احتياجات الدورة الاقتصادية الرأسمالية وتحديد هذا التعقد لا يمكن أن يتم

[1]- استراتيجية وكالة الطاقة الدولية، قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة و عوامل استمرارها.

في الوقت الحالي وتحت الظروف الموضوعية السائدة من خلال رغبة بلد منتج أو مجموعة قليلة من البلدان المنتجة بل يتحقق من خلال موقف موحد للدول المنتجة.

ب. **الاستخدام الأمثل لمداخل النفط:** من خلال تبني خطط تنموية شاملة توائم بين الحاجة والقدرة وتبني قاعدة إنتاجية أساسية يكون القطاع النفطي جزء لا يتجزأ منها.

ت. **إقامة علاقات دولية متوازنة:** تعتمد على المصالح المشتركة المتبادلة وتبتعد عن التهديد والتدخل وتطويع هذه العلاقات لخدمة قضايا الأمة العربية وغير العربية.[1]

ث. **السعر البترولي وأنواعه:** السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود وهو:

- **السعر المعلن:** من قبل الشركات البترولية ظهر لأول مرة سنة 1880.
- **السعر المتحقق:** السعر المعلن محذوف منه التسهيلات والحسومات.
- **سعر الإشارة:** سعر البترول الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق.
- **السعر الفوري:** وهو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية.[2]

أما العوامل المحددة لأسعار البترول والمتداولة في ممارسة الدبلوماسية طبقا لأزمة 2015 فهناك عدة عوامل محددة للسعر البترولي منها:

- **العرض والطلب:** يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وبمدى حاجة الدول المنتجة للنفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو تصديره.
- **التنظيمات البترولية:** على رأسها منظمة أوبك OPEC والتي تعتبر المحدد الأساسي لأسعار البترول وكذا الوكالة الدولية للطاقة IEA التي تقوم بإجراءات برامج العمل للدول المستهلكة للطاقة.
- **الأزمات النفطية:** تأثر سعر البترول في السوق العالمية بداية من السبعينات ووقعت عدة أزمات نفطية أهمها سنوات: 1998-2004، 2008-2012.

---

[1]- محمد الرميحي، النفط و العلاقات الدولية وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 7.

[2]- عمرة مهديد، انعكاشات انهيار السعر البترولي على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015 مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد السابع، السداسي الأول 016، دار كنوز الحكمة، الجزائر، ص 152.

- **مستويات الإنتاج والمخزون:** يتأثر إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق بمستويات الإنتاج ومخزون النفط في الدول المنتجة الأخرى مثل أعضاء التعاون والتنمية الاقتصاد OCDE روسيا أو الدول التي انشقت عن الاتحاد السوفياتي.[1]
- **عوامل أخرى:** من الناحية النظرية سوف يتلاشى الإنتاج على مر السنين بشكل طبيعي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[2] مثل الطفرة والصدمة وما يسميه كسنجر بفوائض البترودولار لدى دول الأوبك.[3]
- **ضغط السوق:** المتعلق بأسعار الطاقة والتأثير ذلك أن تدفق النفط يحتاج بناء بنى تحتية لأمن الطاقة كجزء من الأمن الداخلي.[4]

دول الأوبك تتفق على إنتاج النفط:

توصلت الدول الأعضاء في "أوبك" إلى قرار في اجتماعها غير الرسمي بالعاصمة الجزائرية لتثبيت الإنتاج على مستوى 32.5 مليون برميل في اليوم، بدلا من المستوى الحالي الذي يقترب من 24².33 مليون برميل يوميا.

وأضافت الوكالة أن "الأوبك" سوف تدعو باقي الدول المنتجة الانضمام إلى الاتفاقية وقد استيقن المشاركون في المنتدى انعقاده، بالتأكيد على أن اجتماع الجزائر "يحمل طابعا تشاوريا" وأن القرار النهائي يمكن أن يتم اتخاذه في الاجتماع السنوي لمنظمة أوبك في 30 نوفمبر في فيينا.

وصعدت أسعار النفط أكثر من 5% في التعاملات إثر توصل المجتمعين في الجزائر إلى وضع الأساس لاتفاق على كبح الإنتاج في نوفمبر.

---

[1]– استراتيجية كالة الطاقة الدولية، المرجع السابق.

[2]– عمرة مهديد، المرجع السابق، ص 153.

[3] –طارق رضوان، حرب الطاقة المقدمة، النفط و الغاز و الدم، دار هلا للنشر و التوزيع، مصر، 2015، ص 332.

[4]- Daniel Yergen, Hearings on «Oil Diplomacy » House committee on international Relations June 2002, Cambridge Energy Research Associates, pp 9-10.

وبدأ الاجتماع غير الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في الجزائر، وسط تراجع في حدة التشنج السعودي الإيراني الذي كان قد قطع أي أمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق بعيد التوازن إلى أسواق البترول.[1]

بعد اتفاق دول منظمة الأوبك بقيادة السعودية مع عدد من كبار المنتجين المستقلين بقيادة روسيا لتحقيق قيود خفض الإنتاج المعمول به منذ جانفي 2017 فإن إنتاج النفط بدأ في الارتفاع حتى وصل إلى أعلى مستويات في 2018، بحسب بيانات الإنتاج الشهرية لمنظمة أوبك، وتأتي الزيادات في إنتاج النفط أغلبها من دول الخليج بالإضافة وإلى روسيا ونيجيريا.[2]

16 ألف برميل من روسيا:

أظهرت بيانات وزارة الطاقة الروسية أن إنتاج روسيا اليومي من النفط ارتفع 156 ألف برميل يوميا في يوليو عن الشهر السابق ليتجاوز بذلك الكمية التي تعهدت روسيا بزيادتها بعد اجتماع منتجي النفط العالميين في فيينا في يونيو، قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أن الزيادة في إنتاج روسيا من النفط الخام استهدفت الحفاظ على الاستقرار في السوق العالمية، وذلك في إطار إجراءات مشتركة لأوبك ودول غير أعضاء بالمنظمة.

وكشفت بيانات وزارة الطاقة أن إنتاج روسيا النفطي ارتفع إلى 47.429 مليون طن، في يوليو مقارنة مع 45.276 مليون في يونيو، ويعادل هذا 11.21 مليون برميل يوميا ارتفاعا من 11.06 مليون برميل يوميا في يونيو.

[1] Dearabic.spertniknews.com, 28/09/2016, 20 :37.

الملتقى النفطي لعام 2016، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2019.

[2] http://www.m-youm7.com

أحمد أبو حجر بعد وصوله لأعلى مستوى 2018 الدول التي زادته من إنتاج النفط، السبت 4 أغسطس 2018، 12:00.

وصرح نوفاك الأسبوع الماضي أن روسيا تعتزم زيادة الإنتاج ما بين 200 و250 ألف برميل يوميا، وأن أوبك والمنتجين المستقبلين بقيادة السعودية وروسيا يجتمعون مجددا في سبتمبر لمناقشة الاتفاق الراهن.

90 ألف برميل من السعودية والإمارات:

وجاءت زيادة الإنتاج النفطي من دول الإمارات العربية المتحدة بنحو 40 ألف برميل يوميا، في حين زادت معدلات الإنتاج السعودية خلال شهر يوليو نحو 50 ألف برميل يوميا عن مستوى يونيو، نظرا لارتفاع استهلاك الخام المحلي في مصافي التكرير ومحطات الكهرباء، بينما ظلت الصادرات قرب معدلات يونيو، التي وصلت إلى 10.60 مليون برميل يوميا مقتربا من مستوى قياسي مرتفع.[1]

الجزائر يرتفع إنتاجها من النفط بـ 26 ألف برميل يوميا:

أكد وزير الطاقة مصطفى قيتوني أن الجزائر سترفع إنتاجها من النفط الخام بمقدار 26 ألف برميل يوميا اعتبارا من أوت المقبل وذلك في إطار الإجراءات التي اتخذتها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وشركائها، بفيينا والرامية إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب في الأسواق النفطية العالمية.

و أن الجزائر والدول الأعضاء في أوبك وشركائها المنتجين خارجها قرروا تعويض تراجع صادرات بعض الدول وذلك عبر توزيع الحصص الإنتاجية الإضافية على باقي الدول وبناء على ذلك فإن الجزائر سترفع إنتاجها بمقدار 26 ألف برميل لينتقل إلى 1.106.000 برميل يوميا حسب شروح قيتوني.

[1] http://m.youm7.com

يذكر أن الدول الأعضاء في أوبك وشركائها من الدول المنتجة خارج المنظمة قد اتفقوا على تحديد مستوى الامتثال لالتزامات خفض الإنتاج عند سقف 100 بالمائة وذلك وفقا لاتفاق تحديد الإنتاج المتوصل إليه في أواخر 2016 بفيينا والقاضي بتقليص الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل يوميا بالنسبة لدول أوبك و600 ألف برميل للدول غير الأعضاء في المنظمة وأن هذا الاتفاق يسهم في إعادة التوازن للسوق وبالتالي الوصول إلى سعر يرضي المنتجين والمستهلكين على حد سواء.[1]

المطلب الثاني: أبرز الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك

أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم:

رصدت شبكة "سي أن بي سي" الأمريكية قائمة أكبر 10 دول منتجة للنفط حول العالم والتي ينتظر أن تدعم الجهود الحالية بشأن تقليص الإمدادات العالمية.

- **المركز العاشر...النرويج:** قامت النرويج بضخ 1.57 مليون برميل يوميا من النفط.
- **المركز التاسع... أنجولا:** ضخت أنجولا 1.68 مليون برميل يوميا من النفط في شهر اغسطس، وتعتبر أنجولا أحد أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك كما أنها ثاني أكبر منتج للنفط إفريقيا.
- **المركز الثامن... المكسيك:** أنتجت المكسيك نحو 1.94 مليون برميل يوميا.
- **المركز السابع... نيجيريا:** قامت نيجيريا بإنتاج 1.99 مليون برميل يوميا من النفط وكانت أوبك قد منحت كلا من نيجيريا وليبيا استثناء من اتفاق خفض الإنتاج، نتيجة النزاعات الداخلية والتي تسببت في أكبر وتيرة انخفاض في الإنتاج في البلدين خلال العام الماضي.
- **المركز السادس... فنزويلا:** قامت فنزويلا بإنتاج 2.1 مليون برميل يوميا من النفط.

[1] www.radioalgerie.dz

- **المركز الخامس...كندا:** تراجع إنتاج كندا من النفط بشكل طفيف ليصل إلى 3.12 مليون برميل يوميا.
- **المركز الرابع... العراق:** تضخ العراق 4.38 مليون برميل يوميا من النفط.
- **المركز الثالث... الولايات المتحدة الأمريكية:** زاد إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط ليصل إلى 9.34 مليون برميل يوميا وهي الزيادة الشهرية الثالثة على التوالي.[1]
- **المركز الثاني...السعودية:**
- **المركز الأول...روسيا:** هبط إنتاج روسيا من النفط بشكل هامشي حيث قامت بضخ 10.34 مليون برميل يوميا وتلتزم روسيا أكبر دولة منتجة للنفط في العالم من خارج أعضاء أوبك بقرارات المنظمة من أجل تقليص حجم إنتاج النفط واستعادة التوازن في سوق النفط.

تواصل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان التكيف مع أسعار النفط المنخفضة التي أضعفت النمو وساهمت في حدوث عجز كبير في المالية العامة والحساب الخارجي، فقد تراجعت أسعار النفط مؤخرا رغم تمديد العمل بقرار خفض الإنتاج الذي تقوده منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وازدياد قوة التعافي العالمي، ورغم أن النمو غير النفطي أخذ في التعافي بوجه عام فإن تراجع النمو على المدى المتوسط يبرز ضرورة مضي البلدان في إجراء تنويع الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص وقد حددت معظم البلدان استراتيجيات طموحة لتنويع النشاط الاقتصادي وهي بصدد وضع خطط تفصيلية للإصلاح، لكن ينبغي التعجيل بتنفيذها، ولا سيما لاستغلال التحسن في النمو العالمي، وينبغي أن تواصل البلدان المصدرة للنفط، تنفيذ خطط لخفض العجز حتى تحافظ على استمرارية ماليتها العامة ودعم نظم أسعار الصرف المربوطة بعملية أخرى حيثما كان ذلك ملائما وسوف يتعين على بعض البلدان تحديد إجراءات إضافية للضبط المالي، مع حماية

[1] http://www.pubacher.info

الاتفاق الاجتماعي والموجه إلى النمو، وتبدو المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي منخفضة، رغم أن مكامن الضعف لا تزال قائمة ولا تزال الآفاق في بلدان الصراع محاطة بدرجة عالية، حيث يتوقف النمو على طبيعة الأوضاع الأمنية.

تأتي روسيا على رأس البلدان غير الأعضاء، المنتجة للنفط في أوبك تليها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبريطانيا والمكسيك والنرويج وبالطبع فإن هناك العديد من منتجي النفط الصغار، كما أن مكانة وأهمية كل المنتجين خارج الأوبك نسبية ومتغيرة، مع اكتشاف احتياطات جديدة.

وفي الواقع إن هناك مجموعة من البلدان المنتجة للنفط خارج أوبك هي مستوردة للنفط في نفس الوقت وتقف أمريكا على رأس هذه المجموعة تليها بريطانيا، الصين والهند.

وهناك مجموعة أخرى هي بلدان منتجة ومصدرة للنفط أبرزها روسيا والمكسيك والنرويج والمجموعة الأولى لم تسجل أي زيادة تذكر في احتياطاتها النفطية منذ سنوات وفي هذا السياق يمكن الإشارة لكازاخستان وكندا وهناك أيضا جمهورية أذربيجان والأرجنتين واليمن وماليزيا.

أيضا إلى جانب العديد من البلدان الأخرى التي تنتج كميات قليلة من النفط على معيار الأسواق العالمية، إلا أنها تغطي كل أو جزء من حاجتها الداخلية وربما تبيع كميات محدودة جدا من النفط للخارج.[1]

أسواق النفط مستقرة بفضل جهود "أوبك" وشركائها:

أكد وزير الطاقة محمد عرقاب بالمملكة العربية السعودية أن الجهود المشتركة التي بذلتها دول منظمة "أوبك" والشركاء من المنتجين غير الأعضاء، ساهمت بشكل كبير في ضمان استقرار وتوازن أسواق النفط.

[1] http://www.alalamtr.net

الأربعاء 24 ديسمبر 2014، 11:13، تاريخ الاطلاع 16 جوان 2019 على 08:49.

وقال أنه "يجب متابعة هذه الجهود وتكثيفها لتحقيق الأهداف المتوقعة متوسطة وطويلة الأمد" مضيفا أن "الأسواق تستجيب بشكل إيجابي للجهد المشترك، ما ينم عن فعالية الآليات التي أرساها 24 بلدا من الدول التابعة لمنظمة أوبك والمنتجين المستقلين وكذا مصداقية المسعى المتخذ".

من جهة أخرى عبر وزير الطاقة عن ارتياحه لتقارب وجهات النظر والتنسيق الجيد الذي يميز العلاقات بين بلدان "أوبك" والبلدان غير الأعضاء في المنظمة، كما أكد بالمناسبة الدور الحاسم للجزائر مذكرا بإبرام الاتفاق التاريخي في 28 سبتمبر 2016 بالجزائر العاصمة والذي أدى إلى نجاح المسار اللاحق للمفاوضات.

وحسب نفس المصدر، تطرقت المباحثات لتطور أسواق النفط وآفاق 2019، وكذا آفاق تطور العلاقات الثنائية في مجال الطاقة، خاصة في مجال الاستكشافات وتطوير القدرات وإنتاج المحروقات.[1]

[1] http://www.el-massa.com

وزير الطاقة محمد عرقاب، 21 ماي 2019.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأسواق النفطية العالمية

يتناول هذا المبحث ثلاث مطالب، المطلب الأول: تحديات ذات البعد الاستراتيجي، أما المطلب الثاني: تحديات ذات البعد البيئي، والمطلب الثالث آليات لضمان مواجهة هذه التحديات.

المطلب الأول: تحديات ذات بعد استراتيجي

ظهور مناطق إنتاج نفط استراتيجية إلى جانب منتجي الأوبك، ليقلل من أهمية المنظمة مستقبلا، فبالإضافة إلى اكتشاف نفط خليج المكسيك وبحر الشمال، ظهر في الأفق نفط بحر قزوين، إذ تتمثل أهميته بالنسبة للاقتصاد العالمي في أنه يساهم في تكوين قاعدة عالمية للمعروض من النفط مما يحافظ على انخفاض الأسعار، ويعد هذا دفعا كبيرا لحرية الاقتصاد العالمي.

تبدو جدوخام بحر قزوين أفضل بكثير من معظم صادرات دول الأوبك، بالإضافة إلى أنه يحوي نسبة عالية من نواتج التقطير المتوسطي والمزيج النفطي النافتا "**Naphtha**" وإذا أخذنا في الحسبان أن الطلب الأوروبي على المنتجات النفطية يشمل وقود السيارات النظيف، فإن الذي يشجع على اختراق خام بحر قزوين للسوق الأوروبية ليس هو قرية منها فحسب، وإنما جودته أيضا.

ودلت التقديرات على وجود احتياطات نفط مؤكدة في بحر قزوين في حدود 15،14 مليار برميل أو أكثر وتسهم الاحتياطات المؤكدة في جعل بحر قزوين في مستوى بحر الشمال حاليا.[1]

كما أعدت وكالة الطاقة الدولية تقديرات معتدلة تشير فيها إلى أن الإنتاج النفطي في منطقة بحر قزوين يمكن أن يصل إلى 194 مليون طن عام 2010 ويمكن تصدير منها 2.3 مليون برميل في اليوم، كما يمكن أن ترتفع هذه الأرقام بحيث يصل الإنتاج إلى 308 ملايين طن عام 2020، إذ يمكن تصدير 3.6 ملايين برميل منها في اليوم.

[1]– مصادر الطاقة في بحر قزوين، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط 1، أبو ظبي، 2001، ص 193.

إن قيمة صادرات بحر قزوين يمكن أن تهدد موقع ومكانة الأوبك مستقبلا، لأنها إذا توصلت الدول الصناعية إلى تحقيق مشاريع الإنتاج في المنطقة، مثلا إن حدوث فعلا مزيد من التباطؤ في نمو الطلب على النفط يزيد من أثر حوض بحر قزوين في خفض الأسعار إضافة إلى أنه سيكون من الصعب على دول منظمة الأوبك زيادة حصتها في السوق في مناخ يقل فيه الطلب على النفط، بينما يزداد إنتاج الدول غير أعضاء في المنظمة والتي يرتكز 20% من إنتاجها في بحر قزوين.[1]

ومن التحديات ذات البعد الاستراتيجي التي تواجه الأوبك أيضا هو اكتشاف مصادر طاقة بديلة ذات أهمية استراتيجية كتلك التي يحظى بها النفط، لا سيما وأن هذه الطاقات المتجددة تتماشى ومتطلبات حماية البيئة.

وقد اتخذت الشركات العالمية والدول استراتيجيات وسياسات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة لاسيما في مطلع القرن 21 ففي المؤتمر 142 للأوبك سنة 2006، صرح القائد التنفيذي لشركة رويال دتش شل "جيراون فنديرفيز" أن الشركة استثمرت 20 مليار دولار خلال سنة في الأنشطة ما فوق وتحت الأشعة.[2]

ومن بين المصادر البديلة للنفط نذكر ما يلي:

1. الطاقة النووية:

تم إقامة أول معمل لاستثمار هذه الطاقة تجاريا في الولايات المتحدة في شيبنغ بورت (Shippingport) في بنسلفانيا، وكان تحت اسم محطة الطاقة النووية التابعة لقسم الطاقة وشركة إنارة دوكويزن "Duquesone"

[1]– مصادر الطاقة في بحر قزوين، مرجع سابق، ص 239.

[2]– OPEC bulletin : op.cit, p 145.

أنتج معامل الطاقة النووية حوالي 3.6% من مجمل الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980، وكانت قد تزايدت هذه النسبة لتبلغ 8.1% في العام 2000، لم تكن هذه الزيادة نتيجة لبناء مفاعل جديدة بل لزيادة الكفاءة في تشغيل المعادل الموجودة.[1]

هذا وقد ساهمت الطاقة النووية بقدر أكبر في قطاع الكهرباء وبلغت هذه النسبة نحو9% من الكهرباء المولدة في العام عام 1983، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة كل عام نظرا لقيام كثير من الدول ببناء مفاعلات ومحطات نووية جديدة كما استخدمت الطاقة النووية في تسيير السفن منذ عام 1954، وذلك عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنزال أولى غواصاتها النووية في البحر، فالمحركات التي تعمل بالطاقة النووية تساعد على بقاء الغواصات مدة طويلة تحت سطح الماء قد تصل إلى عدة شهور دون الحاجة إلى اللجوء إلى الموانئ للتموين بالوقود.[2]

وللمفاعلات النووية فوائد أخرى غير توليد الكهرباء، فبعضها تستخدم في تحضير بعض النظائر المشعة التي تستعمل في الطب لعلاج بعض الأمراض، وفي اكتشاف بعض الأورام وتدمير الخلايا السرطانية...الخ.

2. الطاقة الشمسية:

يبدو أن تطوير الوسائل المباشرة للحصول على طاقة مفيدة من ضوء الشمس طريقة واضحة لإشباع شهية المجتمعات الصناعية للطاقة، هناك كم هائل من الطاقة الشمسية المتوفرة، إن معدل التدفق في الطاقة الشمسية في أمريكا الشمالية يقدر بحوالي 22 واط لكل قدم مربع (200 واط لكل متر مربع) هناك طبعا عقبات تقنية في جمع تلك الطاقة وتحويلها إلى أشكال مفيدة وتخزينه لأوقات لا تكون فيها الشمس مشرقة.[3]

إن تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية ينتج عنه نحو4000 مليون كيلوواط ساعي في اليوم الواحد، وهي كمية هائلة من الطاقة الكهربائية تفي باحتياجات كل مكان الكرة

---

[1]– ريتشارد هابنبرغ، ترأنطوان عبد الله، بواب النفط، النفط و الحرب و مصير المجتمعات الصناعية، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، ص 206–207.

[2]– أحمد مدحت إسلام، الطاقة و مصادرها المختلفة، د د ن، ط 2، القاهرة، 1996، ص 142.

[3]– ريتشارد هاينبرغ، مرجع ساق، ص 221.

الأرضية مرات ومرات وتبلغ نحو500.000 مرة قدرة الطاقة الكهربائية التي تنتجها دول صناعية كبر مثل الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المطلب الثاني: التحديات ذات البعد البيئي

إن المجتمع الدولي اليوم يدرك جيدا ما يحيط به من تلوث خطير نتيجة الاستمرار في إحراق الفحم أو المازوت في المنشآت الصناعية، وكذلك عن إحراق بعض قطرات النفط في محركات السيلوات وفي محركات الطائرات النفاثة، وفي إطار دبلوماسية البيئة، تتجه جهود الدول إلى إبرام اتفاقيات ومؤتمرات للحفاظ على البيئة وهوما يعود بالسلب على دول الأوبك التي يستوجب عليها البحث والاستثمار في مصادر طاقوية جديدة أنظف من النفط، وهذا يكلف دول المنظمة الكثير من الأموال الضخمة.

إن ثمرات الجهود الدولية لحماية البيئة، توجت بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والتي اعتمدت في 9 ماي 1992 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وفي مؤتمر الأرض "بريودي جانيرو" في جوان 1992، حيث وقع عليها رؤساء الدول وكبار المسؤولين الممثلون لـ 154 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وبدأ تنفيذ الاتفاقية في 21 مارس 1994 مباشرة بعد مصادقة عدد من الدول عليها.[2]

وفي عام 1997 عقد المؤتمر الثالث في مدينة كيوتو اليابانية المتعلقة بالاتفاقية الإطارية بتغير المناخ، ومن ثم الخروج بميثاق سمي "بروتوكول كيوتو".

ولقد نجح البروتوكول بفضل الجهود المبذولة من حكومة الدول الأوروبية وكذلك بفضل إعلان كل من روسيا في طياتها إجراءات تمثل مشكلا إضافيا لمنظمة الأوبك التي تصارع من أجل البقاء في ظل التحولات الجديدة التي يعرفها العالم.[3]

---

[1] أحمد مدحت إسلام، مرجع سابق، ص 169.

[2]– إبراهيم عبد الحميد إسماعيل، الإنارة المترتبة على الدول المصدرة للبترول من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ كيوتو الملحق بها "أخبار النفط و الصناعة، العدد 370، جويلية 2001، ص 180.

[3]– خيدر محمد كريم، جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط "OPEC"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 197-180.

المطلب الثالث: آليات لمواجهة التحديات

لا أحد في الأوبك ينكر الصعوبات التي ستواجهها المنظمة في السوق خاصة في ظل التطور الذي شهدته أشكال استخراج النفط غير التقليدية، ناهيك عن المنافسة الكبيرة التي ما فتئت تتنامى وعلى الرغم من المستقبل الغامض للمنظمة بالتزامن مع تراجع الهيمنة التي كانت تتمة بها في الماضي، إلا أن الأوبك ستواصل سعيها للحفاظ على مكانتها ضمن سوق الطاقة العالمية.[1]

ينبغي على منظمة الأوبك لتجاوز هذه التحديات ما يلي:

أ. توحيد صفوفها والتنسيق في السياسات، من خلال تطبيق توصيات كل مؤتمر يتم عقده.

ب. الموازنة بين متطلبات الحماية البيئية من جهة، والاستمرار في الاستفادة من ثرواتها الطبيعية من جهة أخرى وذلك لن يكون إلا باستخدام تقنيات وتكنولوجيات حديثة لإنتاج الطاقة.

ت. تخصيص جزء من العائدات النفطية لتمويل عمليات البحث عن مصادر بديلة للنفط، لا سيما وأن معظم دول الأوبك لها الأرضية الملائمة للبحث عن الطاقات المتجددة فمعظم دول المنظمة تملك ثروة مائية لا بأس يمكن استغلالها لتوليد كميات هائلة من الكهرباء، وتسخر إيران، الجزائر وغيرها بمادة اليورانيوم، التي يمكن تحويلها إلى طاقة نووية في المجال السلمى، كما يمكن للمنظمة استغلال صحاري دولها كالجزائر، ليبيا، السعودية، نيجيريا...الخ، وهذا الإنتاج الطاقة الشمسية.

ث. إنشاء مراكز دراسات وجامعات تابعة للمنظمة من أجل تبادل المعلومات، وتوفير صناديق وبنوك لتمويل عمليات البحث وهوما دعا إليه الرئيس الفنزويلي "هو غوشافيز" سنة 2006، حيث اقترح إنشاء صندوق لتنمية الأوبك.

[1]- تراخان شيبلاي، ترجمة و تحرير: تون بوست، مقالات: ما هي الصعوبات التي يواجهها سوق النفط على المستوى العالمي؟ 30 يناير 2018، http://www.noonpost.com تاريخ الاطلاع: 25 ماي 2019.

وأضاف ألفارو سلفا كلدون **Alvaro Silva Calderon** أن عصر الطاقة الجديد يطرح تحديات ويفتح فرص ينبغي على الأوبك أن تأخذها بعين الاعتبار من خلال تبني آليات تمكنها من الحفاظ على مؤسساتها في المستقبل وهذه التحديات تشمل ما يلي:

- الإبقاء على السيادة تجاه موارد الطاقة فأحد أهم التحديات التي تطرح في عصر الطاقة الجديد هو الحفاظ على مبدأ السيادة الوطنية والمصالح العمومية تجاه مصادر الطاقة.
- التكنولوجيا: إنشاء البحوث ومراكز الدراسات والجامعات.
- حماية البيئة: ويركز ألفارو على ترقية استهلاك الطاقة للوقاية من الأخطار الناجمة عن التلوث، وذلك بتسيير المحروقات واستخدام التكنولوجيا في نشاطات التكرير، وكذا التعاون مع المنظمات المسؤولة عن حماية البيئة، لوضع آليات تستعمل في هذا المجال.[1]

[1] عبد الكريم شكاكظة، المرجع السابق، ص 119، 120.

خلاصة الفصل الثالث:

التعامل مع قضية الطاقة من منظور اقتصادي بعيدا عن الاعتبارات الأمنية بما يضمن توفر المصادر اللازمة للدول المستوردة، وضمان سيطرة الدول على مصادرها القومية للطاقة بما يمكنها من تحقيق مكانة دولية وإقليمية أفضل بما يتوازن مع ما تستهلكه من مصادر للطاقة.

بالتركيز على مصادر الطاقة نجد أن امتلاك وافتقار الدول لمصادر الطاقة من شأنه التأثير على السياسة الخارجية للدول، سواء كانت مصدرة أو مستوردة غير أن هذا التأثير ليس مطلقا بل محدود حسب قدرة وتصور كل دولة.

وبالعودة للتاريخ وتحليل الواقع نجد الكثير من الأمثلة عن تحول الموارد الطاقوية إلى موضوع النزاع نتيجة أهمية الطاقة لاستمرار تقدم ورفاهية الدول فالبحث عن الموارد الطاقوية وعن الوصول إلى مناطق إنتاجها وفرض السيطرة عليها وتأمين نقلها وإيصالها للمستهلكين النهائيين، لا يستبعد أنه يؤدي إلى نزاعات حادة بسبب ندرة الموارد الطاقوية.

وقد تجلى بوضوح الجهود الدبلوماسية للدول المنتجة للنفط.

الخاتمـــــة

الخاتمة:

يعد النفط من اهم الاكتشافات التي توصل اليها العالم .فضلا عن كونه احد أهم الإشكالات التي مر بها الانسان، في تاريخه فقد شنت بسببها حروب وعقدت معاهدات وتحالفات .

اذ عرف القرن العشرين ازمات كبرى في مجال الطاقة، بدات اولاها في عام1973(ازمة الطاقة)وجاءت الثانية عام 1980فيما كانت الثالثة في عام 1990سبب غزو العراق للكويت ،اما الرابعة والتي كانت من اهم تداعياتها غزو بلدان مثل افغانستان و العراق (فكانت في احداث 11 سبتمبر 2001)

اذ تأتي الاهمية الحيوية للطاقة (النفط والغاز الطبيعي)في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية (الاقتصاد الدولي)من كون الاخيرة تعطي كل مكونات القوة في السياسات العامة للدول، ولذلك فان قضية النفط تعد من اهم واخطر القضايا التي تهدد الاستقرار السلمي .

ويرجع ذلك كون النفط تعد من المصادر الناضبة اضافة لزيادة الطلب العالمي للحصول على الطاقة .اذ نعد الولايات المتحدة الامريكية المستهلك الاول عالميا .اذ تؤكد الابحاث ان العالم على وشك ان يشهد حالات نقص كبيرة في الانتاج مقارنة بالطلب العالمي مما يستوجب البحث عن سبل لإيجاد بدائل لهذه الموارد الناضبة وإلا سيشهد العالم أشد أنواع الصراع والتي ربما تتطور إلى نزاعات مسلحة بين الدول .

وبعد الحرب العالمية الثانية انتشرت موجة الوعي داخل شعوب الدول الضعيفة وأصبحت لا تفكر سوى في إطار منظم يمكن من خلاله التعبير عن أفكارها الداعية لاستغلال ثرواتها ونيل حقوقها وتوج هذا الطموح بإنشاء منظمة الأوبيك في سنة1960.

إن الإرادة السياسية لأطراف أي تكتل هي وحدها الكفيلة بنجاح هذا الأخير فالاختلافات التي كانت بين أعضاء الأوبيك في السنوات الأولى من تأسيسها كادت أن تعصف بالمنظمة،

لولا توحيد القيادة والتنسيق بين سياسات دول المنظمة، وهو ما مكن هذه الأخيرة بالعودة بقوة إلى الساحة الدولية، حيث أثرت ولأول مرة في الاقتصاد العالمي عموما والسوق النفطية خصوصا خلال سنوات السبعينات والثمانينات كما يمكننا القول أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار النفط من جهة والبيئتين المحلية والدولية من جهة أخرى، فارتفاع أو انخفاض أسعار النفط مرتبط إلى حد بعيد بإفرازات لبيئة المحلية للدول المنتجة، أو التحولات التي تظهر على المستوى الدولي.

فاضطراب أسعار النفط في نصف أو كامل مسار بناء السوق يرجع إلى السياسات المحدودة للأوبيك، حيث لم تتبنى هذه الأخيرة إستراتيجية واضحة لتخفيض الإنتاج، وقد أضحى أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل فتأخذ مكانتها العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل مضمون الأمن القومي، حيث تحتل الطاقة مكانا بارزا في العلاقات الدولية كونها المحرك الأساسي للاقتصاد وتؤثر مصادر الطاقة كمورد إستراتيجي على إتباع سياسة خارجية.

فالدول المتطورة صناعيا تولي اهتماما بالغا بقضية تأمين متطلباتها حتى لا تتأثر صناعتها ونموها الداخلي، في حين تعمل الدول المصدرة على كيفية استغلال تلك الميزة في سياستها الخارجية لتحقيق هامش من المناورة.

ومن بين أدوات السياسة الخارجية التي يمكن استخدامها لدعم مصالح الطاقة للدول، نجد أن الدبلوماسية هي أحد أهم هذه الأدوات وقد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف.

الاستنتاجات:

1. إن أساسيات السوق العالمية للنفط تشير إلى أن صافي العجز في الدول المستوردة للنفط سوق يزداد في المستقبل المنظور، وهذا ما سيؤدي إلى اتساع فجوة الاستيراد التي يتوقع لها انى تكون 89 مليون برميل في اليوم بحول عام 2025.
2. إن الدلائل تشير إلى أن العالم مقبل على فترة تشح فيها الإمدادات النفطية لأن العرض سوف يتزايد، و لكن بمعدلات لا تلاحق معدلات الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي وأن العالم سيواجه عجزا في عام 2025 مقدراه 19 مليون برميل يوميا.
3. إن عددا محدودا من كبار المصدرين يحاولون تنسيق سياساتهم الإنتاجية والتصديرية بحيث يحصرون مع مساندة الأسعار عند مستوى ترتفع به عائداتهم ويحافظون على معدل معقول لنضوب الاحتياطات.
4. يتوقع الخبراء في جيولوجيا النفط أن العالم لم يتمكن من تعويض إنتاجه من النفط خلال العشرين السنة الماضية، فقد أشار تقرير **(IHSENRGY Group)** إلى أن اثنتي عشرة دولة مهيمنة على ثلاث الإنتاج العالمي من النفط لم تستطع تعويض ما نضب من احتياطاتها خلال المدة 1992-2001 إلا بنسب ضئيلة، حيث بلغت نسبة التعويض في روسيا والمكسيك والنرويج وبريطانيا ما مقداره **(15%-31%)**.
5. إن دول منظمة الأوبك والتي تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج النفطي العالمي، ستبقى المحرك الفاعل في عرض النفط العالمي، وإنها تؤثر في تحديد العرض الدولي، و خاصة و أن الطاقة الإنتاجية للنفط أثبتت عدم قدرتها على النمو بدرجة كافية، إضافة إلى ارتفاع كلفتها.

المقترحات:

1. إن توقعات المستقبل المنظور تشير إلى احتمالات ارتفاع درجة التركيز **(Concentratio)** في جانب التصدير، ومعها سترتفع سيطرة أوبك لذا تحتم الضرورة انضمام روسيا إلى هذه المجموعة في الإنتاج دون الدخول كعضو في المنظمة، من أجل

موازنة درجة التركيز للحفاظ على سعر مناسب للنفط وحمايته من المشاكل التي تعرض له في الماضي.

2. لا بد من زيادة اعتمادات الإنفاق الرأسمالي لشركات النفط العالمية حتى تجاري في نموها الزيادة التي تطرأ على تكلفة العقود على النفط، فبدون هذه الزيادة سنجد الشركات نفسها عاجزة عن تحقيق هدفها المتمثل دوليا في زيادة إنتاجها بمعدل (3.3%) سنويا في المتوسط.
3. لا يوجد أمام أوبك باعتبارها المنتج المكمل إلا أن تغطي فجوة العجز في العرض العالمي للنفط، وهي في تلك الحالة لا بد أن تأخذ اتجاها معاكسا لاتجاه المنتجين من خارجها، أو ينخفض إنتاجها مع ارتفاع السعر أو يرتفع مع انخفاضه.
4. إن التشجيع على وجود طاقة فائضة بصورة دائمة، إنما يتبعه فينتج عنه وجود ضغط من جانب المستثمرين لضخ النفط المغلق وإطلاقه إلى الأسواق تحقيقا للعائد المنتظر على الاستثمارات وهو ما يؤدي في النهاية إلى الضغط على الأسعار في اتجاه الانخفاض، وهذا يتطلب فتح الأبواب كما يدعو إلى ذلك أصحاب هذا الاتجاه أمام شركات النفط العالمية للتنقيب عن النفط والغاز في دول الأوبك التي تنخفض فيها النفقات، خاصة منظمة الخليج العربي، مع دعوة تلك الدول إلى تقديم امتيازات و تخفيف الشروط التعاقدية لاجتذاب تلك الشركات وتشجيعها على الاستثمار في تلك العمليات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة:

أولا/باللغة العربية

أ_ الكتب:

1. أحمد مدحت إسلام، الطاقة ومصادرها المختلفة، ط2، القاهرة، 1996.

2. أيان رتليدج تر مازن الجندلي، **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 1427 هـ-2006.

3. جيفري بيجمان، تر: محمد صفوت حسن، **الدبلوماسية المعاصرة**، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

4. دانييل يرغن، تر هيثم نشواتي، شكري مجاهد، **السعي بحثا عن الطاقة والأمن، وإعادة تشكيل العالم الحديث**، ط1 قطر، المؤسسة العامة للحي الثقافي، كتارا، 2015.

5. ريتشارد هابنبرغ، ترأنطوان عبد الله، بواب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005.

6. زياد عبد الرحمن علي الكوران، **منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**، ط1، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2016.

7. سالم الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، ط1، دار الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1999.

8. سعد شاكر شلبي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**، ط1، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، 1434.

9. سعيد محمد أبوعباه، **الدبلوماسية، تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، ط1، القاهرة، دار شيماء للنشر والتوزيع، 2009.

10. شفيق عبد الرزاق السامرائي، **الدبلوماسية**، ط1، طرابلس، دار الكتب الوطنية، 2002،

11. صلاح محمد عبد الحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية**، ط1، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012.

12. طارق رضوان، حرب الطاقة المقدمة، النفط والغاز والدم، دار هلا للنشر والتوزيع، مصر، 2015.

13. عبد الخالق فاروق، **النفط والأموال العربية في الخارج**، دار الرفاعي للطباعة، القاهرة، 2002.

14. عبد المطلب النقرش، **الطاقة مفاهيمها أنواعها مصادرها، المملكة الأردنية الهاشمية**، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2005.

15. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، 1982.

16. محمد طلعت الغنيمي، **البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م ن، 1974.

17. محمد يوسف علوان، **القانون الدولي العام وثائق ومعاهدات دولية**، عمان، مطبعة دار الشعب، 1978.

18. مصادر الطاقة في بحر قزوين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، أبوظبي، 2001.

19. منير شفيق، **قراءة للوضع الدولي من أجل إدارة الصراع إدارة صحيحة**، الجزائر، دار الخلدونية، سنة 2003.

ب_ المجلات والدوريات:

1. إبراهيم عبد الحميد إسماعيل، الإنارة المترتبة على الدول المصدرة للبترول من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ كيوت والملحق بها "أخبار النفط والصناعة، العدد 370، جويلية 2001.

2. أحمد جميل عزم، **النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية النفطية، تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد**، مجلة آفاق المستقبل، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الأولى، العدد، سبتمبر/ أكتوبر 2009، ص 90.

3. أوبك، **كتب المعلومات**، منظمة أوبك أفريل 1981.

4. بشرى شاهين الولي، **أثر درجة تركز النفط دوليا في حركة الصادرات العالمية**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 157، القاهرة، 2014

5. تقرير عن الاجتماع الوزاري لمنظمة OPEP، **دعوة إلى زيادة الإنتاج وضبط أسعار مجلة المعلومات الدولية**، العدد 65 مركز المعلومات القومي، سوريا، سنة 2000.

6. حسين عبد المطلب، **الطاقة الإنتاجية النفطية المتوقعة في المكسيك عام 2010**، مجلة التجارة، جامعة الإسراء، العدد الخامس، أيار، عمان، 2014، ص 90.

7. حميد الجميلي، **الفكر الاستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد، العناصر الاستراتيجية**، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية علوم السياسية، العددان (3-4)، 2000.

8. خليل العناني، **اللوبي النفطي الأمريكي، النفوذ وآليات التأثير**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع 165، أفريل.

9. رائد فاضل الجويد، مشكلة الأسعار النفطية العالمية المعاصرة في ضوء العرض العالمي للنفط وآفاقه المستقبلية، مجلة جامعة فيقار، لمجلد9، العدد4، كانون الأول، 2014.

10. ستيفن جريفيت، **دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة،** سلسلة العلاقات الخارجية للتحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2018.

11. شاكر محمود عبد الأمير، **الفجوة النفطية العالمية، بين الإنتاج والأسعار** "مجلة النفط والتعاون العربي"، العدد الثالث، آذار، الكويت، 2013.

12. عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، العراق، منتدى اقرئ الثقافي، 1981.

13. عمرة مهديد، انعكاشات انهيار السعر البترولي على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015 مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد السابع، السداسي الأول 016، دار كنوز الحكمة، الجزائر.

14. مجلة الفيصل، العدد 37.

15. نسرين عز الدين، **تاريخ النفط في دول الخليج... هكذا بدأت الحكاية،** مجلة الرجل مؤرشف في الأصل في 5 أغسطس 2018 ، أطلع عليه بتاريخ ديسمبر 2018.

جـ_ الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. أمين عبادي، **دور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية 2011-2016،** مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

2. أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات،** أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

3. أنس تيسير عبد الصلاحات **دور الدبلوماسيات الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، 2005-**

2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2015.

4. خيدر محمد كريم، جيوسياسية منظمة الدول المصدرة للنفط "OPEC"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.

5. سهى شويخة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير منشورة، كلية الحقوق جامعة حلب، 2013.

6. عبد الكريم شكاكطة، **النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة "منظمة الأوبك" وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية** (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

7. نادية بن شيخي، صلعة سارة، **البعد الطاقوي للسياسة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مقارنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2015-2016.

د. الملتقيات:

1. عبد اللطيف بوروبي، جامعة قسنطينة 3.

2. عزوز غربي، **يوم دراسي حول الدبلوماسية الاقتصادية**، يوم 27 فيفري 2017، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

3. عمر الأحمد، **الإمارات منارة العالم بـ دبلوماسية الطاقة**، 2 أكتوبر 2018، الطاقة النظيفة ضمن أولويات الدبلوماسية الإماراتية.

4. محمد نعمان جلال، **دور منظمة أوبك في تحديد العرض العالمي للنفط.**

5. محمود رشدي، **دور منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في دعم التعاون الإقليمي بين أعضائها**، مؤتمر البترول العربي العاشر، طرابلس.

6. مصطفى يوسف كافي **اقتصاديات الموارد البيئية**، المنهل .2017 .

هـ – المواقع الإلكترونية:

أولا: باللغة العربية

1. الاستثمار نت بقلم / لؤي يحيى الإيوائي، **الدبلوماسية الاقتصادية**، 2014/11/19، 02:21:30 تاريخ الاطلاع: 2019/5/27 على الساعة 13:33 www.alestethmar.net

2. استراتيجية وكالة الطاقة الدولية، قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها.

3. تراخان شيبلاي، ترجمة وتحرير: تون بوست، مقالات: ما هي الصعوبات التي يواجهها سوق النفط على المستوى العالمي؟ 30 يناير 2018، http://www.noonpost.com تاريخ الاطلاع: 25 ماي 2019.

4. خالد بن سلطان بن عبد العزيز **البترول، معامل التكرير**، موسوعة مقاتل من الصحراء، 16 جانفي، 2018.

5. **عموميات حول منظمة الأوبك وسياستها التسعيرية**، http://dspace.univ-ouargla.dz تاريخ الاطلاع 6 جوان 2019.

6. محمد سالم سرور الصبان، التحديات التي تواجه سوق النفط العالمية، الثلاثاء 4 صفر 1439، الثلاثاء 24 أكتوبر 2017، 01:05.

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ- الكتب

1. Daniel H Simpson, U S African policy **: some possible course adjustement strategic studies**, Washington, U S Army war college August, 1994.
2. Daniel Yergen, Hearings on «Oil Diplomacy » House committee on international Relations June 2002, Cambridge Energy Research Associates.
3. Sayed Barakat Ahmed**, the effects of oil in the economic development**, New Delhi, 2013.
4. The white house: **A national security strategy for a new century**, Washington, october, 1998.

ب- الجرائد:

5. A Lain faujas, **Pays gagnants, Pays perdants**, le monde.
6. Le figaro magasine.
7. Service International: **Le monde**.

جـ - المواقع بالفرنسية:

1. Bayane/woolcock.
2. http://www.alalamtr.net
3. http://www.Okaz.com
4. www.alhakacourier.net/issue.260/theredo05.htm

الملاحق

م

الملحق رقم(01): حصة الصادرات الروسية في المبادلات العالمية من 2002 إلى حدود 2030.

*يبين الشكل التالي حصة الصادرات الروسية الطاقوية في المبادلات العالمية من 2002 إلى حدود 2030

%100

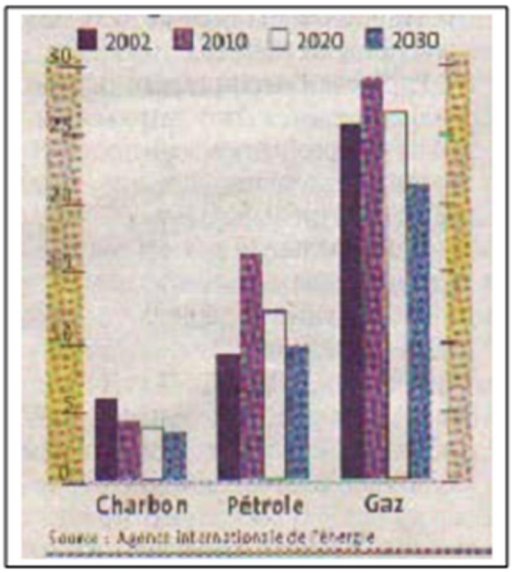

* شكل يبين احتياجات الاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة بحدود 2030

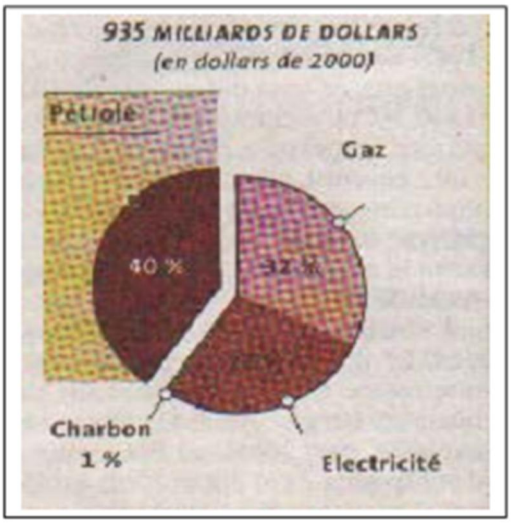

Source : Agence International De L'énergie.

الملحق رقم (02): حالة الاحتياطات العالمية في المستقبل لمختلف أنواع الطاقة

Source : Le Figaro Magazine, Samedi 24 septembre 2005 P 28.